جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

اثر عوامل البيئة الخارجية على رسم السياسة العامة في الجزائر 2015-2011

مذكرة معدة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : السياسات العامة والتنمية

إعداد الطالبة:

حرمة فاطمة الزهرة

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

اثر عوامل البيئة الخارجية على رسم السياسة العامة في الجزائر 2015-2011

مذكرة معدة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : السياسات العامة والتنمية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ**

حرمة فاطمة الزهرة بن العايب بلقاسم

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

اثر عوامل البيئة الخارجية على رسم السياسة العامة في الجزائر 2015-2011

مذكرة معدة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : السياسات العامة والتنمية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ**

حرمة فاطمة الزهرة بن العايب بلقاسم

لجنة المناقشة:

1 – أبن علي خليل..... ... ... رئيسا.

2 – أ بن العايب بلقاسم..... ... ...مشرفا مقرا ر.

3 – أ مبارك رافع..... ... ... مناقشا.

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

الحمد لله تبارك وتعالى الذي وفقنا في عملنا هذا كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير الى الأستاذ " **بن العايب بلقاسم**" الذي تفضل بالأشراف على بحثنا وعلى إتباعه له بعناية واهتمام من خلال توجيهاته القيمة والنصح و النقد الذي كان لنا دعما في إتمام هذا العمل وعبر تشجيعاته التي كانت تقوي إرادتنا نحو انجازه

وشكر خاص لكل الأساتذة الذين رافقونا خلال المسيرة الدراسية منذ الابتدائي الى الجامعة والى كل استاذ يؤمن برسالته القدسية فلكل هؤلاء خالص شكرنا وامتنانا العميق.

إهداء

إلى الحروف التي لا ينبض القلب الا بسماعها

إلى الوجه الذي لا تحلو العين الا برؤيته

إلى منبع الحنان ، الى التي وان قدمت لها كنوز الدنيا لا او فيها حقها

" **أمي الغالية** " الى رمز العطاء الابدي الى الذي افنى حياته من اجل راحتي

"**أبي**" عرفانا لأبوته الحقاء

إلى كل الاخوة والاخوات الى كل الاهل والاصدقاء

لكل هؤلاء اسمى عبارات المحبة والاخلاص

فاطمة الزهرة

مقدمة

إن دراسة السياسات العامة هي أحد الاتجاهات الحديثة نسبينا في دراسات النظم السياسية والسياسة المقارنة تكشف عن النظام السياسي وهو في حالة حركة وتركز على مخرجاته وهمية تحليل السياسات العامة من الناحية الأكاديمية هي أنها تساعد على فهم ديناميات النظام الساسي والقوى المؤثرة فيه وتمكن من دراسة قدرات المنظم السياسية وتأثيرها على إشباع حاجات الفئة المستهدفة ، ومن الناحية العلمية فإن هذه الدراسات تحقق إمكانية الإقتراب من المشاكل اليومية للمواطن وتزيد من الارتباط بالمجتمع ومشاكله .

وقد سعت كل الأنظمة السياسية في كل المجتمعات بمختلف أشكالها إلى إحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، كل ذلك حسب الأولويات التي حددها كل نظام ، ويمكن لكل باحث أن يلحظ تطور البحوث والدراسات التي جعلت من السياسات العامة محورا لها حيث تم التركيز على علاقة مؤسسات وهياكل الإدارة العامة بالسياسات التي تنتهجها وتتبناها جوانب الظاهرة السياسية المركبة

والعالم يشهد اليوم تطورا عميقا وسريعا على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي والتقني ، هذا التطور ينعكس بشكل أو بآخر على طبيعة حياة الأفراد والمنظمات والدول وعمق هذا التطور يكمن في مجال تكنولوجيا المعلومات الشيء الذي فرض على الأفراد والمنظمات والدول شروطا وآليات عمل مختلفة واستخدام موارد جديدة ومتنوعة تتطلب وجود آلية معينة لتوفير المعلومات خصوصا حول البيئة الخارجية المحيطة اللازمة لصنع القرار وأمام هذه التحديات أضحت الإدارة عاجزة عن جعل المؤسسات قادرة على المنافسة بشكل تام ، الأمر الذي يحتم على هذه المؤسسات استخدام أساليب إدارية حيوية كي تستطيع أن ترقي بقراراتها إلى مستوى التطورات الحاصلة في واقعها . ولكي تستطيع المنظمة التأقلم والتحكم في متغيرات بيئتها المحيطة بها وذلك بما يسمح لها بالمحافظة على مركزها التنافسي ، فاتخاذ القرارات الاستراتيجية لمواكبة التغير المستمر في البيئة الخارجية .

الإشكالية :

إن الاهتمام بدراسة السياسة العامة على البحث في الطرق التي يمكن بواسطتها تحليل الظواهر السياسية . ومن ثم معرفة البيئة والعوامل المؤثرة في رسم السياسة العامة .

وهكذا تكون إشكالية الدراسة كما يلي :

كيف تؤثر العوامل البيئية الخارجية في رسم السياسة العامة في الجزائر ؟

وقد تفرعت عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما هي البيئة السياسية التي تؤثر في رسم السياسة العامة وكيف تتأثر بالعوامل البيئة الخارجية؟
- إلى أي مدى تؤثر العوامل البيئية الخارجية في رسم السياسة العامة في الجزائر ؟
- ما هو تأثير العوامل الخارجية على رسم السياسة العامة وفيما تجلي ذلك ؟

الفرضيات

- نجاح السياسة العامة موهون بدراسة وتحليل العوامل البيئة خاصة منها الخارجية.
- كلما كأن تأثير العوامل الخارجية في صنع السياسة العامة في الجزائر أدى ذلك إلى تحقيق المصلحة العامة .
- إن التغيرات الخارجية هي الدافع الرئيسي في تغير السياسة العامة في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع :

هناك جملة من الأسباب التي كانت أساس في اختيار هذا الموضوع وتنقسم بين أسباب ذاتية وأسباب موضوعية :

- أسباب موضوعية : كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي بشار إليها الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب منا الإجابة علها ، حتى يمكن الوصول إلى فهم طبيعة العملية السياسية في الجزائر وبالتالي فهم طبيعة النظام السياسي وإلى أي مدى بتأثر بالعوامل البيئة الخارجية .

الأسباب الذاتية :

- يعتبر المصدر الرئيسي في اختياري لهذا الموضوع فهم السياسة العامة والعوامل المؤثرة فيها وإيصال الرأي إلى لمجتمع المدني ويلورة التصورات حول السياسة العامة في الجزائر .

أهداف الدراسة

إن الأهداف الأساسية لهذه الدراسة هي:

-معرفة البيئة التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي.

-إلي أي مدى تتأثر السياسة العامة في الجزائر بالعوامل الخارجية وكيف يكون ذلك التأثير.

تأثرت السياسات العامة المختلفة في الجزائر بانخفاض أسعار البترول الذي مس جميع القطاعات وكانت هناك احتجاجات كبيرة جراء ثورات الربيع العربي.

أهمية الدراسة :

- إن المغزى الأساسي الذي نسعى إليها هو تقديم صورة واضحة الطبيعة البيئة السياسية لصنع القرار بصفة عامة والبيئة الخارجية بصفة خاصة والقيام بعملية تحليل العوامل البيئية الخارجية المؤثرة في رسم السياسة العامة في الجزائر .

مناهج الدراسة :

- منهج دراسة الحلة : ويقوم هذا المنهج على دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة مهمة في اقتصاد الجزائر ودراسة جميع المراحل التي مر بها وإلى أي مدن تأثر لاقتصاد الجزائري بالعوامل البيئية الخارجية .

- منهج التاريخي : الذي يتضمن الجانب التغيري التحليلي في دراسة الظواهر البيئية .

- منهج مقارن : وهو عبارة عن خطوات التي يتبعها الباحث في مقارنة الظواهر محل الدراسة لمعرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الشبه والاختلاف بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها أو يغيرها[1] .

تقسيم الدراسة :

يقوم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : يتعلق بالاطار النظري للبيئة والعوامل البيئية ويتقسم إلى مبحثين المبحث الاول المفهوم العام للبيئة السياسية والمبحث الثاني البيئة الخارجية .

الفصل الثاني : فيعرض علاقة العوامل الخارجية بالسياسة العامة وينقسم إلى مبحثين المبحث الاول نتطرق فيه إلى ماهية السياسة العامة والمبحث الثاني إلى العوامل الخارجية المؤثرة في صنع القرار

أما الفصل الثالث والأخير : والذي يتضمن دراسة حالة الجزائر وأثر العوامل الخارجية عليها وينقسم إلى مبحثين المبحث الأول اثر انخفاض أسعار البترول على السياسة العامة في الجزائر المبحث الثاني الثورات الربيع العربي وأثرها على السياسة العامة في الجزائر؟

[1] - محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم الاقترابات والأدوات ، الجزائر ، ديوان دار الهومة ، 2002 ، ص70

الفصل الأول

التحليل البيئي

تمهيد

الواقع أن نجاح سياسة معينة لدولة معينة في تحقيق أهدافها يتوقف على مجموعة من العوامل ليس أقلها أهمية مدى ملائمة هذه السياسة للبيئة المميزة لهذه الدولة.

وتبرز أهمية العوامل البيئية بصفة خاصة كتفسير لاختلاف درجة النجاح في تطبيق سياسة معينة في دول مختلفة .

ومن أجل هذا يلزم تأكيد على العلاقة الوثيقة بين إجراءات ومضمون السياسة العامة التي تقررها أي دولة من ناحية وبيئتها من ناحية أخرى فالأخيرة هي المحدد الرئيسي لشكل السياسة العامة وطبيعتها. وبناءً عليه فدراسة سياسة عامة معينة يجب أن تقوم على أساس تحليل للعوامل البيئية المحيطة بها والتي تؤثر فيها[1].

المبحث الأول : ماهية التحليل البيئي:

[1] –خليفة الفهداوي فهمي ، السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل ، ط1 ، ب،ن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2001

المطلب الأول : مفهوم التحليل البيئي:

لطالما ارتبط التحليل البيئي بالمنظمة أو المؤسسات الإدارية على اختلافها فهرفت على أنها النظر إلى ما يحدث خارج المنظمة في الحاضر والمستقبل ويعمل على تجزئة التعقيدات والمشكلات إلى جزائيات صغيرة بسيطة طويلة لأجل ، كما يمكننا تعريف التحليل البيئي على أنه فهم الوضح الحالي والاتجاهات المؤثرة على مستقبل المنظمة من خلال تحديد المشاكل والفرص والمنافسين التكاليف والتغيرات المنتظمة بالإضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف لدى الشركة .

إلى جانب ذلك فهناك عدة مفاهيم ترتبط بهذا المفهوم ألا وهي التحليل الاستراتيجي ، الخيار الاستراتيجي ، ويقصد بالتحليل الاستراتيجي مراجعة كلا من البيئة الخارجية بغرض التعرف على أهم الفرص والتهديدات والبيئة الداخلية بغرض التعرف على نقاط القوة والضعف ومن هذا التعريف يمكننا أن نستنتج أن التحليل البيئي يتكون من

- تحليل البيئة الخارجية وتتجلي في التهديدات والفرص .
- تحليل البيئة الداخلية وتتضح في نقاط القوة والضعف [1]

المطلب الثاني : أهمية التحليل البيئي :

إن عملية التحليل البيئي تعد عملية هامة جدا نظرا لما تقدمه لصانعي السياسة العامة من فوائد يمكن إجمالها في ما يلي

- تساعد في دراسة بيئة النظام السياسي ومعرفة كل ما يحيط بجوانبها
- خلف درجة من التطابق عالي الكفاءة بين غابة النظام السياسي وأهدافه وبين برامج السياسات العامة والبيئة من جهة أخرى .
- تحديد الاستراتيجية المناسبة للنظام السياسي في ضوء متغيرات البيئة الداخلية والخارجية .

[1] – سوعا علي سلطين ، الإدارة الاستراتيجية واثرها في رفع اداء منظمات الأعمال مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماجستير ، سوريا جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد 2006 – 2007 . ص 35.

- التحليل البيئي (الاستراتيجي) للبيئة الداخلية للنظام السياسي يجعل صانعي السياسي العامة على معرفة دائمة بكل ما بها من نقاط قوة يمكن توظيفها وأوجه ضعف يجب معالجتها

- التحليل البيئي المستمر للبيئة الخارجية للنظام السياسي يمكن صانعي ومنفذي برامج السياسات العامة من فهم الفرص المتاحة أمامهم والتي يمكن استثمارها وكذلك استيعاب التهديدات التي يجب التعامل معها ومواجهتها بفاعلية

- **المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التحليل البيئي :**

- على الرغم من المزايا الكثيرة التي تحققها الأنظمة السياسية من خلال استخدام التحليل البيئي إلى أن هناك عدد من الأنظمة التي لا تستطيع استخدام هذه الطريقة ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها :

- تكاليف التحليل البيئي حيث تستغرق عملية التحليل البيئي زمنا طويلا كما تتطلب انفاقا كبيرا عليها وقد تكون تكلفة الحصول على هذه المعلومات والإحصاءات كبيرة بحيث لا تستطيع بعض الأنظمة تحملها[1]

- الكفاءات المهنية المطلوبة للقيام بالتحليل البيئي وان صانعي السياسة العامة بلا شك هم أثمن الموارد المتابعة لدى النظام السياسي ، فهم مصدر المعرفة والمهارة والحافز لخلق الحفاظ على تقويم البرامج واستمراريتها ومن أجل تحقيق النجاح لعملية التحليل البيئي فإنه يجب أن تمتلك القدرة على تحقيق التمكن والإحاطة بمتغيرات البيئة التي تستلزمها عملية التحليل :

وهناك عوامل ، ترتبط بالبيئة الداخلية وتتمثل في

- طبيعة النظام السياسي

- درجة المأسسة وترتبط بطبيعة الأنظمة السياسية وتختلف باختلافها

- مركز صانع القرار : حيث انه كلما ارتفع مستوى صانع القرار في السلم الهرمي الحكومي فإن المسؤوليات تصبح أكثر وأدق

- الأحزاب السياسية والرأي العام

[1] – سوما علي سلطين الإدارة الاستراتيجية واثرها في رفع آداء منظمات الأعمال

- الانقسام الحكومي

وعوامل ترتبط بالبيئة الخارجية :

- الأزمة الدولية
- غموض الموقف الدولي
- توزيع القوى في النظام الدولي ودرجة التوتر

هناك العديد من الأدوات التي تسمح بتحليل المعلومات الناتجة على التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية والشكل 1 – يوضح مصفوفة العناصر الاستراتيجية :

العناصر / نوع البيئة	العناصر الإيجابية	العناصر السلبية
البيئة الخارجية	الفرص المتاحة	المخاطر والتهديدات
البيئة الداخلية	عوامل القوة	عوامل الضعف

جدول

المصدر : فيصل بن محمد بن مطلق الخنفري القحطاني الإدارة الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجية وإدارة الجودة الشاملة ، والجامعة الدولية البريطانية.

المبحث الثاني : التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية :

المطلب الأول : مفهوم البيئة الداخلية :

هي التي تستطيع الدولة التحكم فيها التأثير عليها وتغييرها وفق ما تحتاج لصياغة استراتيجية والتي من خلالها تتمكن القيادة الاستراتيجية من تسيير دولتها أكبر وأدق ولا يمكن للدولة صياغة استراتيجية بدون تحليل كاف وجيد لبيئتها الداخلية وإمكانياتها ، وبمعنى آخر معرفة نفسها و قدراتها ومدى قوتها أو ضعفها وذلك في محاولة لتسخير البيئة الداخلية وتطويعها في أغراضها وتتمثل عوامل البيئة الداخلية في وظائف و نشاطات الدولة الرئيسية لأنها الأعمدة الأساسية لأنشطتها ، وتكمن أهمية تحليل هذه العوامل في تحديد مصادر القوة وتدعيمها وتعميمها ومصادر الضعف لتقويمها وتصحيحها

المطلب الثاني : عملية التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية :

تحليل البيئة الخاصة (الداخلية) ويقصد بتلك الخطوة جمع البيانات الخاصة بالبيئة الداخلية وتحليلها ضمن جميع الأصعدة والمجالات و المناطق والترتيب عملية التحليل الداخلي تلك يفترض أن يعمد إلى جمع البيانات وفق ثلاثة أبعاد :

1- **التركيب المؤسسي** : وهو يتضمن طبيعة النظام السياسي القائم وهيكلة وآليات العمل ونظام عمل مؤسساته وأنظمة الاتصالات فيما بينها و التقويمات الإدارية والجغرافية المعتمدة ونظام التوصيف الوظيفي وقواعد العمل الوظيفي والسلم الإداري المعتمد ، ونشاط المؤسسات الخاصة والعامة والنظام العسكري والأمني المعتمدة ، وآليات عمل السوق الاقتصادية الخارجية[1] وأبعاد المعاملات التجارية وماهية الحركات والأحزاب السياسية الناشطة ووضع الأقليات والتراكمات القومية والدينية والطائفية وهيكل البناء الثقافي للفرد والمجتمع .

2- **الثقافة** : يعتبر هذا البعد ذات أهمية بالغة باعتباره متعلق بالقيم السائدة داخل المجتمع والفكر الإيديولوجي الذي يتمتع به والأسس الثقافية والعقائدية المتسم بها .

[1] -قاسم محمد القريوني ، السلوك التنظيمي دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة ، ط 5 ، عمان ، دار وائل للنشر 2009 ، ص 170.

3- **الموارد** : في هذا البعد من التحليل الداخلي للبيئة يتم جمع البيانات المتعلقة بالموارد الأولية الحالية والمتوقعة وبالإضافة إلى هذه الموارد الاقتصادية فغن من المهم كذلك رصد البيانات المتعلقة بالموارد المعرفية وتتمثل في نسبة عدد المتعلمين الحاصلين على شهادات الابتدائية والثانوية والجامعية

4- **تتكون البيئة الداخلية من متغيرات** (عوامل القوة والضعف) داخل الدولة نفسها وتخضع لرقابة الإدارة العليا ، والبيئة الداخلية هى التي تستطيع الدولة التحكم فيها والتأثير عليها وتغييرها وفق ما تحتاجه لصياغة استراتيجيتها والتي من خلالها تتمكن الاستراتيجية من تسيير مؤسستها بفعالية أكبر وأدق ولا يمكن للدولة صياغة استراتيجية بدون تحليل كاف وجديد لبيئتها الداخلية وإمكانياتها

المطلب الثالث : أهمية تحليل البيئة الداخلية :

تهتم الدول بتحليل قدراتها وإمكانياتها الداخلية وذلك لبيان نقاط القوة الضعف وعلاجها ودراسة البيئة الداخلية أمرا لا مفر منه لأنه يساعدنا في التعرف على بعض النقاط التالية:

- يساهم في تقييم القدرات والإمكانيات المادية والبشرية حيث تتعرف الدولة على نفسها
- تمكنها من اكتشاف نقاط الضعف لديها وبالتالي تصحيحها وتقويمها بسهولة [1]
- الاستفادة من نقاط القوة لديها والسير بها قدما من القوي إلى الأقوى للقضاء على العوائق .
- معرفة نقاط القوة والضعف التحليل الداخلي وربطها بالتحليل الخارجي ، يمكن الدولة من اغتنام اكبر عدد من الفرص .
- معرفة مدى كفاءة البناء التنظيمي الخاص بالدولة .
- معرفة مدى قوة العلاقات بين الأفراد وتماسك جماعات العمل والحرص على دولتهم .

[1] – سهام بن رحمون " بيئة العمل الداخلية واثرها على الأداء الوظيفي " أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، 2014 ، ص 110.

- وعموما فإن أسباب دراسة البيئة الداخلية وتحليلها كثيرة وقد حاولنا التركيز على بعضها بشكل عام ، وإن الهدف النهائي للتحليل والتدقيق الداخلي هو أن تعد قائمة تحصر فيها نقاط قوتها وضعفها ، فالاختيار الاستراتيجي يتطلب استثمار نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف .

المبحث الثالث : التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية .

المطلب الأول : عملية التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية .

تحليل البيئة الخارجية وتتضمن هذه الخطوة جمع البيانات عن البيئة الخارجية التي يمكن تقسيمها حسب المعيار الجغرافي الى[1] :

أ- التحليل الاستراتيجي للبيئة الاقليمية وتضم دول الجوار الجغرافي والدول القريب من الاقليم

ب-التحليل الاستراتيجي للبيئة الدولية : وتضم بقية دول العالم وتتباين فيها الدول المؤثرة في حسب قربها الجغرافي والمصالح المشتركة وتقوم هذه العملية التحليلية بتحاليل المتغيرات الخارجية الاتية

1- البيئة السياسية وتضم مجمل الدول واشكال التحالف السياسية وانماط توزيع القوى السياسية اقليما ودوليا والعلاقات مع الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى

2- البيئة الاقتصادية : وتشمل العوامل والمؤثرات الاقتصادية من نشاطات تجارية وتعاملات الاسواق العالمية واتجاهات التجارة العالمية وحركة رؤوس الاموال وانماط الاستثمارات الخارجية

3- البيئة الاجتماعية : وتجتمع فيها العوامل الاجتماعية في الدائرتين الاقليمية والدولية من طبيعة الايديولوجيا الحاكمة في بلدان الجوار خاصة والعالم عامة ومجتوى ثقافات شعوبها وشكل التعاملات الاجتماعية القائمة بين المجتمعات في العالم ، وحركات التطور الاجتماعي ومراحل نمو المجتمع واتجاهات الافراد في المجتمعات العالمية وجميع العوامل الاجتماعية الاخرى .

4- البيئة المعرفية الثقافية : تنطوي هذه الابعاد العلمية و المعرفية والثقافية في العالم المحيط بالدولة

5- البيئة التكنولوجيا : وتتضمن جمع البيانات عن مجمل التطورات التاي حصلت في العالم على الصعيد التكنولوجي من ابتكار متجدد للأنظمة الكمبيوترات ووسائل الاتصال والتقدم المستمر في اكتشافات و تطورات التقنية الرقمية وتنامي اساليب العمل في ضوء تكنولوجيا المعلومات واستكشاف سبل نقل الثقافة وتوطيتها والاستحداثات والاستكشافات العلمية وبقية العوامل التكنولوجية

[1] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الإدارة الاستراتيجية مجموعة النيل القاهرة ، ط2 . 2001 ، ص : 113 .

الاخرى وبعد استكمال جميع البيانات عن البيئة المشار اليها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعرفية والتكنولوجية والمكونة للبيئة الخارجية تتم دراسة البيانات ومناقشتها وتحليلها لإنتاج المعلومات الخاصة بتلك البيئة لتحديد الفرص والتهديدات التي تواجه الدولة ضمن تلك البيئة[1] .

وكما ذكرنا ان عملية تحليل البيئة الخارجية تعتمد على مجموعة العوامل والمتغيرات المحيطة والمؤثرة بشكل او باخر بالدولة و استراتيجيتها وهذه المتغيرات يصعب على الدولة التحكم بها والتأثير عليها بحكم شموليتها وقد تعلق الامر بالبيئة الخارجية فان نقطة تحليل البيئة الخارجية ويقصد بها الخصوم والحلفاء وينبغي ان يكون هناك تقييم وتحديد من هم حلفاءنا واصدقائنا وبمقتضى المصلحة الوطنية ينبغي على صانع القرارات مبتعد عن العواطف أي كيف يمكن أن تزيد من حلفاءنا وكيف يمكن أن نقلل من خصومنا وماذا يريدون منا وماذا تحتاج منهم وما هو قدر المساومة التي يمكن أن ندخلها وكيف يمكن لنا أن نكون بيئة خارجية مواتية على أساس تقوية العلاقة مع الأصدقاء وتحيد الأعضاء وأيضا يجب مراعاة طبيعية الهيكلية للدولة عند القيام بعملية التحليل الاستراتيجي هل هي أحادية أم ثنائية أم تعددية وعلى الرغم من أن القطبية الأحادية هي السائدة الآن إلا أن هذا الأمر ما يلبث أن بوادره قد لاحت في الأفق وهنا تأتي عملية التحليل الاستراتيجي لطبيعة القوى الفاعلة في النظام الدولي العام ، كل هذه الأمور وغيرها يمكن أن تحدد عن طريق الفرص السائحة والتهديدات التي تصيب البيئة الخارجية لأن البيئة الدولية معقدة ومتداخلة وتفاعلاتها مكثفة وسريعة فإن عملية التحليل للبيئة الخارجية هي عملية في غاية الصعوبة ولذلك فإن عملية التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية تتضمن الخطوات الرئيسية التالية :

1- اختيار المتغيرات البيئية الرئيسية (الدول والمنظمات الدولية والشركات العابرة للحدود.

2- اختيار المصادر الرئيسية للمعلومات البيئية .

3- التنبؤ بالمتغيرات البيئية الرئيسية .

4- تقسيم الفرص والتهديدات المتاحة أمام الدولة .

[1] – المرجع السابق ، ص 114

المطلب الثاني : أهمية وأهداف تحليل البيئة الخارجية .

تمر عملية تصميم الاستراتيجية بعدة مراحل من بينها : دراسة البيئة وخصوصا البيئة الخارجية لصعوبة وتكلفة تحليلها والتأثير والتحكم فيها مما بحتم على المداولة استقراء البيئة الخارجية والاستعداد جدائلها الاستراتيجية للمتغيرات المتوقعة وسنحاول معرفة مدى أهمية تحليل البيئة الخارجية يشقيها العامة والخاصة ودورها في تصميم الاستراتيجيات من خلال أهمية تحليل البيئة الخارجية ونوردها فيما يلي :

أ/- **توفير المعلومات** : وهي أهم الأهداف التي تسعى الإدارة الاستراتيجية إلى توفيرها وذلك بتحليلها وتحميصها وعلى ضوء هذه المعلومات تستطيع الإدارة أن تكون لديها أسلوب لتأكد من صحة المعلومات الواردة لأن الأخطاء غير مسموح بها[1] .

ب/- **صياغة الأهداف** : الأهداف التي يجب تحقيقها تخضع الدراسة البيئية الخارجية التي يساعد على وضعها أو تعديلها حسب نتائج تلك الدراسات هذا إلى جانب دورها في وضع الأهداف التشغيلية لمختلف الإدارات والوظائف .

ج/- **صياغة استراتيجية مواتية** : والتي تساعد على فهم المتغيرات البيئية الدولية في بيان طبيعة التفاعلات الدولية الحاصلة على نطاق البيئة الخارجية .

د/- تبيان الفرض التي يمكن اقتناصها توضح المخاطر والمعوقات التي يجب تجنبها . [2]

هـ/ تساهم دراسة البيئة الخارجية في تحديد سمات المجتمع والجماهير التي تتعامل معها وذلك من خلال القيم السائدة وأيها يحضى بالأولوية كما تساهم تلك الدراسات في بيان أنماط السلوك الإنتاجي والاستهلاكي للأفراد والمجتمعات والممثلين[3] .

3/- أهداف عملية تحليل البيئة الخارجية :

تهدف إلى :

---

[1] – أحمد الفرج العطبات البيئية الداء والدواء ، القاهرة ، 1992 ، ص : 23 .

[2] رضوان سلامن، الإعلام والبيئة دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر : 2006 ، ص : 23 .

[3] – أحمد ملحة الرهانات البيئية في الجزائر مطبعة النجاح ، الجزائر . 2000 ، ص : 23 .

-تحديد الفرص والتهديدات التي يمكن أن تجابه الدولة في المستقبل بدراسة بيئتها الخارجية والتي تتنبأ عما سيحصل فيها تحديد الأبعاد المهمة للبيئة والتي تشمل الاقتصاد السكان الوضع السياسي الاجتماعي التقدم تعلمي والتكنولوجي والوضع الجغرافي الغرض النهائي من هذا التحليل هو أن تنتهي عملية تحليل البيئة بقائمة تتضمن الفرص والتهديدات المحتملة ولكن فرصة وتهديد تقديرات عن حجمه وأهميته . [1]

المطلب الثالث : عناصر وخطوات تحليل البيئة الخارجية .

- قبل استعراض عناصر البيئة الخارجية تتوجب الإشارة إلى العناصر المكونة لها والتي تؤثر عليها بدرجات متفاوتة كما أن هذه العناصر ليست مستقلة عن بعضها البعض بل متفاعلة بشكل مستمر .

أ- عناصر تحليل البيئة الخارجية :

تتكون البيئة الخارجية من عنصرين أساسين هما :

- البيئة العامة .
- البيئة الخاصة أو بيئة العمل .

- البيئة العامة sociétal . environnement وهي مجموعة العوامل التي تؤثر تأثيرا عير مباشر على أنشطة المنظمة وتقع في نطاق الدولة . وتتضمن كل القوى الخارجية المؤثرة على القرارات التنظيمية القصيرة والطويلة منها والتي تتمثل في :

1- **العوامل الاقتصادية** : تتعلق بالاقتصاديات المحلية والإقليمية والدولية حيث أن القوى الاقتصادية تلعب دورا هاما بالتأثير على عمل المنظمة فطبيعة النظام الاقتصادي السائد من اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم ، معدلات الفائدة مستويات البطالة إلى جانب حالة الكساد كلها تحدد نوع وحجم الفرص التي يمكن أن تنتهزها المنظمة ونوع التحديات التي قد تواجهها كما ان العوامل الاقتصادية تتعلق أيضا بالبيئة التسويقية والتي تعرف على أنها مجموعة القوى غير المسيطر عليها والتي يجب على المنظمة أن تكيف مزيجها التسويقي مع تلك القوى .

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سبق ذكره ، ص : 87 .

2- **العوامل السياسية والقانونية** : تلعب العوامل السياسية دورا كيرا على منظمات الأعمال وكيفية أداء أعمالها فطريقة حكم أي بلد يحدث عندما تقوم الحكومة سن قوانين وتشريعات تمس مصلحة المنظمة ولعل أشد ما يؤثر على المنظمة هو حالة عدم استقرار الأوضاع السياسية مما يجعل الحكومة خاضعة لعملية التغيير وهذا يؤثر سلبا وإيجابيا على المنظمات .

3- **العوامل الاجتماعية** : والتي تعبر عن قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات الأفراد والمجتمع فكثيرا ما تؤثر العادات الاجتماعية على عمل المنظمة من حيث تكوين الأسرة ، مستوى التعليم والدور الحديث التي تلعبه المرأة وبالتالي تؤثر هذه المتغيرات على القوى البشرية التي تحصل عليها المنظمة من المجتمع .

4- **العوامل التكنولوجية** : إن التكنولوجيا بمفهومها الواسع تؤثر بشكل كبير على المنظمة حيث تعرف على أنها مجموع المعرفة والأدوات التي يؤثر فيها الإنسان في الأشياء المختلفة المكونة لعالمه الخارجي ويسيطر بواسطتها على المادة لتحقيق النتائج المخطط لها مسبقا تعبير آخر تعني التطبيق والاستخدام العلمي المنظم للمعرفة الإنسانية في المجالات أو المهام العملية أو التكنولوجيا على اختلاف مستوياتها من المستوى الفردي حيث يقصد بها هنا المعارات الشخصية.

والمعرفة التي يمتلكها الفرد في التنظيم فيعني الطريقة التي يحول بها المدخلات إلى مخرجات تسمح للمنطقة في انتهاز العديد ن الفرص الجيدة لها وقد تخلف أيضا تحديات كبيرة لما سواء من ناحية المورد البشرية أو من حيث الصناعات الجديدة التي يمكن أن تنافس المنظمات بما تملكه من وسائل تقنية وحديثة

5- **العوامل الجغرافية والديمغرافية** : يقصد بالعوامل الجغرافية خصائص جغرافيا بلد ما لا دخل للإنسان فيها ، مثل الثروات الطبيعية ، الموقع الجغرافي وتتضمن أيضا الظروف غير العادية كالفيضانات والزلازل وهذه العوامل تحدد أهمية عمل المنظمة وتوضح لها الغرض التي عليها اقتناصها من خلال الموقع الجغرافي وما إذا كان استراتيجيا

2- **البيئة الخاصة أو بيئة العمل** :the task eavitanment. وتشمل كل العناصر ا، المجموعات ذات التأثير والمباشر على عمليات التنظيم الأساسية أي هي عبارة تلك العوامل التي تؤثر على نشاط المنظمة مباشرة وتقع في نطلق عملها . وتتمثل هذه العوامل في :

أ-**اتجاهات الصناعة التي تنتمي إليها المنظمة** : يقصد بذلك الصناعة أو المجال المتخصص الذي ينتمي إليها الشركة مثل : قطاع الصناعات الغذائية القطاع السياحي وهكذا أن الاتجاه الصناعي الذي تنتمي إليه المنظمة يتعلق بـ : حالة النمو والازدهار أو الانكماش في حركة الصناعي الذي تنتمي إليه الصناعة ، إن التغيرات الحاصلة في حجم وحركة التعامل في السوق المحلى ومن ثم التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لها ومدى منا تحمله من فرص ومخاطر للمنشأة يؤثر على القرارات الإدارية التي تتخذها المنظمة .

ب- **العملاء** : هم الأفراد أو الشركات أو الجماعات التي تشتري الخدمات أو السلع أو الخدمات التي تنتجها المنظمة وقد يكون العميل بالنسبة للمنظمة المستهلك النهائي أو ذلك الشخصي الذي يستعمل السلعة أو الخدمة

ت- **النقابات** : كتعريف شامل للنقابة هي عبارة عن اتحادات أو تجمعات تشمل مجموعة من العمال بمختلف مهنهم وتعمل على الدفاع على حقوقهم وحفظها وتقوم النقابات على المبادئ التالية :

الوحدة : والتي تعني تضامني واتحاد الأفراد فيما بينهم الاستقلالية وتتمثل في مراقبة الافراد المنخرطين في النقابة العمل النقابة الأساليب الديمقراطية : تقوم النقابة على المصالح المشتركة للعمال

ح- **الموارد** : يمثل المورد المنظمات والأفراد الذين يزودون المنظمة باحتجاجاتها من المدخلات .

هـ- الشركات والتحالفات تلجأ العديد من الشركات إلى التحالف مع شركات أخرى منافسة وهذا يعود إلى عوامل عدة ومنها :

- التحالف يؤدي إلى تكوين شركات ذات ثقل كبير في السوق يعزز ويقوي قدرتها التنافسية
- تقليل حدة المنافسة بينهما وإقسام كلام من المخاطر والارباح وقد صنف البعض عناصر بيئة العمل إلى :

- المنظمات الحكومية : وتشمل الجهات الحكومية الموجودة في المجتمع والعلاقة مع المنظمات الحكومية

- المنظمات غير الحكومية ، وهي جهات التمويل المحلية والدولية وغير ذلك من الجهات الغير حكومية

العوامل الرئيسية	العناصر الفرعية
النظام الاقتصادي	الموارد وطرق المحصول عليها ومدى إتاحتها
النظام السياسي	القومية – نظام الدولة القوانين والتشريعات المحلية الأحزاب السياسية وتأثيرها على عمل المنظمة
التكنولوجيا	أساليب وطرق الدعاية الآليات والتطور التكنولوجي واثره على عمل المنظمة
الثقافة والنظام الاجتماعي	القيم ، العادات المعتقدات ، التقاليد ، وأنماط السلوك ، العرف النمو السكاني البطالة
مزيج المهارات المتاحة	الخصائص الديمقراطية والمهارات القوة العمل والتدريب و تنمية الكفاءات النقابات والجماعات
المنافسة	مناقشة محلية ، عالمية ، القدرة على تحليل معلومات المناقشة

جدول 01 : يوضح العوامل الرئيسية لتحليل البيئية الخارجية

المصدر : عبد الحميد عبد الفتاح المغربي : " الإدارة الاستراتيجية " ط2 القاهرة جامعة منصورة ، 2001 ، ص 111

التوسعات العمرانية
الأسواق التجارية
التجمعات السكانية
المنشآت الحكومية والخدماتية

النظم السياسية والاقتصادية القوانين والانظمة والتشريعات الهيكل الاقتصادية مؤشراته المؤسسات المالية وتعاملاتها

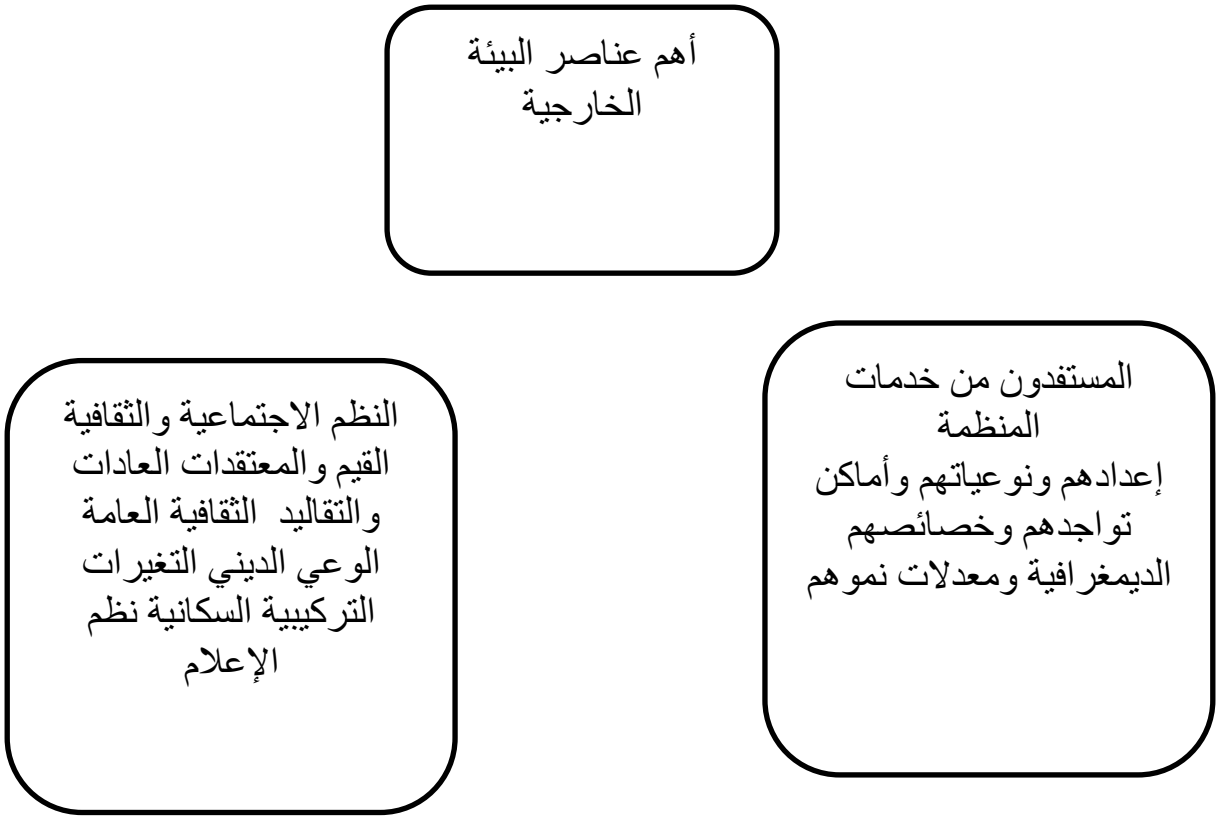

الشكل رقم 02 : عناصر البيئة الخارجية

المصدر : نعيم إبراهيم الظاهر " الإدارة الاستراتيجية لمفهوم –الأهمية التحديات ،ط1،عمان عالم الكتب الحديثة 2009،ص108.

خلاصة الفصل

كخلاصة فان عملية التحليل البيئي تعد الركيزة الاساسية التي بموجبها تستطيع المنظمة البقاء لمدة اطول في السوق وتتضمن عملية التحليل البيئي تحليل البيئة الخارجية والتي تعد اداة رئيسية في عملية تحليل البيئي الفرص والمخاطر باستعمال عدة طرق للإلمام بجميع جوانب الفرص والمخاطر كما تتضمن العملية التحليلية والرصد البيئي من خلال اكتشاف نقاط القوة التي تتمتع بها المنظمة

الفصل الثاني

أثر البيئة الخارجية على رسم السياسة العامة

تمهيد

ترتبطُ نشأةُ السياسة العامة مع بدايةِ ظهور الدول، والنظام الحكومي الذي يعتمدُ على دور المؤسسات الحكوميّة في تطبيق السياسة، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، وحصول العديد من الدول على استقلالها، وساهم ذلك في توفيرِ مجموعةٍ من الاستراتيجيات التي ساعدتْ على تطبيقِ الخطط الحكوميّة بنجاح، والتي ركزتْ على دورِ الحكومة في بناءِ مجتمعٍ حضاريّ يوفرُ أُسس الحياة المناسبة للأفراد، ويعتبرُ العالمُ لاسويل هو أول من أشارَ إلى مفهومِ السياسة العامة في خمسينيات القرن الماضي.

المبحث الأول : ماهية السياسة العامة .

تعبر السياسات العامة عن فعل جهاز الدولة وكيفما تدخل الفاعل في اقرار السياسات العامة فإن هذه الأخيرة تتخذ وتتحدد على أنها صادرة عن جهاز قوي وسام وهو جهاز الدولة .

والسياسات العامة من الاختصاصات التي تهتم بها الأجهزة العلمية الرسمية وشبه الرسمية المرتبطة بالدولة الحديثة وحيث أن تطور العقلية الذي مس أجهزة الدولة في القرن الواحد والعشرين حمل طموحا مشروعا يطرح نفسه والمتمثل في البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق خدمة الدولة وبالتالي خدمة الإنسان وتوفير الظروف المادية والمعنوية لعيشه ، ولذلك فإن الكثير من التغيرات والتطورات ذات الطبيعة الدستورية والاقتصادية والاجتماعية التي مست جهاز الدولة كانت تسعى مما كانت تسعى إليه ، منح الدولة لإمكانيات الكفيلة والفعالة لتحقيق أهدافها ومن هذتا نشأ طموح علمي أدى إلى تشجيع دراسة السياسات العامة تقييمها كمرحلة هامة من مراحل الوعي بخطورة وتعقيد فعل الدولة وقد اعتبر البعض أن الدولة عبارة عن آلة علاقة يجب تحسين آدائها للحصول على مردود جيد ، وبالتالي أصبح رهان السياسات العمومية هو تقليص ذلك التباعد الذي يمكن أن يظهر بين الأهداف المحددة من طرف أصحاب القرار وتطبيق السياسة العامة من طرف البيروقراطية الإدارية .

وقد عرف هذا التخصص تطورا ملحوظا منذ بداية عقد الخمسينات وبالخصوص بالولايات المتحدة الأميريكية والبلدان الأنكلوسكسونية .

أما في البلدان النامية فرغم بعض المحاولات الجريئة ببعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا فإن دراسة السياسات العامة لازالت محتكرة من طرف الخبراء في الغرب وغالبا ما يقوم خبراء المؤسسات المالية الدولية بإعداد دراسات حول السياسات العامة لهذه البلدان في غياب مراكز بحوث جدية تستطيع أن تحقق تراكما محترما لدراسات حول السياسات العامة[1] .

[1] – عمر فرحاتي " إشكالية الديمقراطية في الجزائر " منكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 1992 ، ص : 40.

المطلب الأول : مفهوم السياسات العامة ومميزاتها :

يحدد أحد متخصصي تقييم السياسات العامة (ريكان رندلي) السياسة العامة في كونها تتعلق بما تقرر الحكومة فعله أو عدم فعله ويؤكد أن الحكومات تتدخل في أمور كثيرة ، فهي تدير النزاعات الاجتماعية ، وتنتج الخيرات وتوزع الخدمات المادية والمكافآت الرمزية .

كما أن السياسة العامة تحدد في شكل برنامج عمل خاص بواحد او اكثر من سلطة عمومية أو حكومية .

ويعني مصطلح السياسة العامة سلسلة طويلة من النشاطات المترابطة التي تعني أكثر من مجرد قرار واحد والسياسة العامة هي مجموع التدخلات المقررة من طرف سلطة عمومية قصد حل مشكلة يدخل في نطاق اختصاصها .

وبهذه التعاريف يمكن التأكيد أن السياسة العامة هي سياسة إرادية متحكم فيها وبها نوع من العقلانية المقترضة ولا مجال للقول بأن هذه السياسة غير ارادية لأن حتى عدم تدخل السلطات العمومية يتم التعبير عنها بعدم التدخل .

ويحدد جون كلود توين خمسة عناصر مكونة للسياسة العامة وهي :

- السياسة العامة مكونة من مجموعة من الإجراءات الملموسة التي تحدد محتوى السياسة .
- تتكون كذلك من القرارات أو أشكال منح الموارد مع حضور الإكراه سواء كان ظاهرا أو مخفيا .
- السياسات العامة تتخذ في اطار عام للعمل ، وهذا ما يميزها عن مجرد إجراءات بسيطة ومعزولة [1].
- السياسات العامة لها جمهور أو زبائن أي أفراد ومجموعات ومنظمات تتأثر بهذه السياسة
- السياسة العامة تحدد مبدئيا أهدافها التي ترمي الوصول إليها حسب معايير وقيم محددة .

[1]- عمر فرحاتي " إشكالية الديمقراطية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص : 42.

1- مميزات السياسة العامة :

بما أن السياسة العامة تتخذ رسميا باسم جهاز الدولة فإن لهذا الاعتبار تبعات مهمة وأساسية وهذا ما يمنح للسياسات العامة مميزات خاصة تنفرد بها وتعطيها أهمية بالغة .

1- تهدف السياسة العامة تحقيق المصلحة العامة :

نظريا فإن دور الدولة يقوم على خدمة المصلحة العامة والسياسة العامة هي التي تترجم عمليا المصلحة العامة التي تخدم جمهور المواطنين إلا أن الاطلاع على الكثير من السياسات العامة يجعل هذه الميزة نسبية رغم أنها تعتبر ضرورية على الأقل في المراحل الأولى لتخطيط واعداد برامج السياسات العامة ولكن المقصود منها هو أن السياسة العامة عند اقرارها يجب أن تستهدف عموما مصالح المواطنين ولا تقتصر على فئات قليلة تستف(يد من خبرات البلاد على حساب الأغلبية والعظمى من المواطنين .

2- المشروعية :

إن اقرار السياسات العامة يتطلب انتاج ترسانة من القرارات والقوانين التي تترجم الأهداف إلى إجراءات ملموسة لذلك كان ضروريا أن يحترم تدخل السياسات العامة المشروعية القانونية لأنها لا بد من أن تحترم الإطار العام الذي تجري فيه فالدستور كقانون أسمى بالبلاد إذا كان يحمي الملكية الخاصة فإن سياسة التأميم تعتبر لاغية ، رغم إقرارها من طرق جهاز الدولة فاحترام المشروعية من المميزات الأساسية لسن السياسة العامة وعادة ما بقوم جهاز حكومي بإعداد دراسات قانونية تؤطر كل سياسة عامة تعتزم الدولة اقرارها وتشير بذلك إلى الحدود القانونية التي تحيط بكل قرار غير سليم يخرج عن نطاق المشروعية[1] .

3- الانسجام :

لا بد من توفر درجة مهمة من الانسجام في الفعل العام فيعتبر معيبا أن تسف سياسة عمومية تمس بإحدى السياسات العامة الأخرى لأن ذلك سيؤدي إلى الارتباك وهدر الجهود والمال خصوصا وأن هناك تداخلا منطقيا وواقعيا بين مجموعة من القطاعات التي تؤثر في بعضها البعض فالزيادة

[1] – عمر فرحاتي " إشكالية الديمقراطية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص : 46.

في أسعار الطاقة يمس من قريب أسعار النقل العام والخاطئ ويمس كثيرا من القطاعات الحيوية لذلك فغن الانسجام مطلوب وأساسي سواء داخل بنية السياسة العامة أو خارجها ، أي بعلاقتها مع سياسات أخرى .

التوقعية :

حيث أن السياسة العامة تمس قطاعات اقتصادية واجتماعية وتمس الملايين من الساكنة وتمس كذلك كل ثروات البلد فإن القدرة التوقعية ضرورية حتى لا تكون نتائج السياسة العامة عكسية فتكون لها آثار سلبية ومن المفروض أن تملك الحكومات والأجهزة العمومية مؤسسات تستطيع تحديد درجة نجاح أو فشل السياسة العامة في الوصول إلى أصدافها.

المطلب الثاني : أبعاد السياسة العامة ومراحلها :

غن لكل سياسة أبعاد تركب وحدتها فالبعد السياسي أساسي وهو كذلك لا ينفصل على البعد الاجتماعي لأن السياسة مهما تعقدت فهي موجهة للجمهور وخدمة مصالحه العامة وكما أن البعد المالي والاقتصادي ضروري لترى السياسات العامة النور فإن هذه الأبعاد ترتبط فيما بينها لتشكل أبعاد السياسة العامة ، وسنحاول النظر إليها كالتالي :

أ- **البعد السياسي :**

يتمثل البعد السياسي في السياسة العامة في كون هذه الأخيرة نتاج قرار إرادة سياسة ، سواء عيرت عن قرار اتخذه فرد أو مجموعة من الأفراد ويثار هنا نقاش حول موضوع الشرعية ، أي المدى الذي يجعل سياسة ما تتوافق مع المعتقدات التي يؤمن بها الشعب مما يجعل السياسة مقبولة في حين أن السياسات التي تمس نظم معتقداته تلقى مقاومة ورفض ، وهذا ما يهدد فشل مقرري السياسة في تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

والبعد السياسي من الأبعاد الضرورية لفهم كل سياسة عمومية ، فهذا البعد هو الذي يعطي معنى للأرقام والإحصائيات وكذا للوسائل المادية والسيولات المالية المستعملة في كل سياسة عامة .

ب-البعد الاجتماعي :

كيفما كانت طبيعة كل سياسة عامة فإن هذه الأخيرة تهدف من بين ما تهدف إليه توزيع الموارد المعبأة في المجتمع وتكمن هنا الوظيفية التوزيعية للسياسة العامة والبعد الاجتماعي لها .

فالثروة والسلع والخدمات وكل الموارد المادية تشكل نقطة التقاء المصالح بين مجموعة من الفاعلين والفئات الاجتماعية والسياسة العامة التي تنسها هنا الحكومة باسم الصالح العام تهدف إلى توزيع هذه الموارد على مختلف الشرائح الاجتماعية مع الاشارة إلى دور مجموعات الضغط سواء كانت عريضة كالتقابات أو محدودة الأعضاء كمنظمات أرباب الشغل هذه المجموعات تتقاطع مصالحها ومن المفروض نظريا أن تقوم الدولة بالتحكم السبابي بين مختلف هذه المصالح عبر تبني بعضها وتحسين بعضها إلى ظروف أفضل رغم أن العرف السياسي يؤكد أن الأحزاب السياسية التي تقود الحكومة سواء كانت يسارا أو يمينا تمثل مصالح فئوية واجتماعية حقيقية تدافع عنها وتترجمها من خلال السياسات العامة المتبعة .

فسياسة دعم الموارد الأولية الأكثر استهلاكا تعبر عن دعم الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وتقديم المعونات للفلاحين يترجم الامتداد الاجتماعي للحكومة رغم أن هناك استثناءات يمكن ملاحظتها فرغم كون الحكومة ذات تكوين يساري فإنها لا تستطيع تجاهل أصحاب رؤوس الأموال والثروات والقرى الاقتصادية المختلفة ، إذ يملك هؤلاء الامكانيات والقدرات التي تمكنهم من الدفاع عنه مصالحهم عند سن كل سياسة[1] .

ج- البعد الاقتصادي والمالي :

إن المال هو الوقود الحقيقي لكل سياسة عمومية فالتنفيذ المادي لكل سياسة عامة ويتوقف على ما يرصد من موارد مالية تهدف إلى احتجاج وتنفيذ هذه السياسة وكثيرا ما تبرر الحكومات عجز ما عن مواجهة المشاكل التي تعترض تطبيق برامجها بنقص لاعتمادات المالية ، وبالتالي عدم توفرها على الوسائل التي توصل إلى تحقيق أهدافها إلا أن الحكومة تأخذ مواردها من المجتمع من خلال مختلف أنظمة التضريب وتعود مرة أخرى لتوزيعها من خلال تنفيذ مختلف السياسات العامة

[1] – عمر فرحاتي " إشكالية الديمقراطية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص : 47.

القطاعية التي تشرف عليها فإن البعد المالي يرتبط بسياسة تعبئة الموارد التي تتبعها الحكومة والأجهزة العمومية التابعة لها .

وكل سياسة عمومية لا تتوفر على الوسائل المالية والاقتصادية لإنجاحها تعتبر سياسة بدول مفعول يذكر ويعبر عن ضعف الإدارة السياسية للحكومة وتوفير الموارد المالية لبعض البرامج الحكومية بشكل مستمر أو استثنائي يترجم الاهتمام الحكومي بالقطاع المستهدف الذي توليه الحومة العناية المطلوبة

إن أي بناء أو تحليل للسياسات العمومية عليه أن يأخذ هذه الأبعاد الثلاثة يعين الاعتبار فالسياسي والاجتماعي والمالي ما هو في الاول والأخير وإلآترجمة متوازية للسياسة العامة ، التي يحددها جمس أندرسون في : « لا منهج عمل قصدي أو هادف يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع المشكلة ».

4/ – أسباب الاهتمام بالسياسات العامة :

يعزي " توماس داى " الاهتمام بتحليل السياسة العامة إلى ثلاثة مجموعات من الأسباب :

أ– أسباب عملية مخصية : بمعني أن هدف الدراسة يمكن أن يتحقق عن طريق الفهم المعمق للمجتمع من خلال معرفة مصادر قرارات السياسة العامة ونتائجها . أي أن هذه الاخيرة يمكن تناولها كمتغير تابع عندما يثور التساؤل حول ماهية القوى السلبية والخصائص المؤسسية التي تسهم في تشكيل السياسة وتحديد مضمونها ، وفضلا عن ذلك قد ينظر إليها كمتغير أصيل فيتعلق السؤال بالنتائج التي تطرحها السياسة العامة على البيئة و النظام السياسي ، ومثل هذه التساؤلات غيرها ما تثري المعرفة بالروابط بين البيئة والتفاعلات السياسية والسياسة العامة ، وهو ما يساعد على التطوير النظري للعلم الاجتماعي بصفة عامة .

ب – أسباب مهنية :بمعنى أن دراسة السياسة العامة توفر للباحث السياسي إمكانية توظيف معارف في حل المشكلات العلمية إذ يغلب أن تخلص هذه الدراسات إلى توصيات يشأن ماهية السياسات الملائمة لتحقيق الاهداف المتبغاة .

جـ- أسباب سياسة :

بمعني التأكد من أن الدولة تتبني الأفضل من السياسات لتحقيق الأهداف العامة ، فعاليا بتردد القول ، بأن علم السياسة لابد له من دور يلعبه في مواجهة الأزمات التي يمر بها المجتمع ، وأن علماء السياسة العامة ملزمون أدبيايا العمل على تطوير السياسة العامة وإثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة الآراء الحكومي في الميادين المختلفة .

5/ - مرحلة صنع السياسة العامة :

تتفاوت الكثير من الدول . في التفاصيل ومع ذلك يمكن غيجاد إطار عام من المراحل التي تعد منهجا لرسم السياسة العامة ، وينطوي هذا الإطار على المراحل التالية :

أ- تحديد المشكلة العامة وتعريفها :

يتطلب صنع سياسة حكومية لعلاج مشكلة عامة تحديدا وتعريفا واضحين ودقيقين لطبيعة المشكلة التي يعاني منها المجتمع ويسعي لإيجاد حل لها ويعد تحديد وتعريف المشكلة العامة من أهم خطوات رسم السياسة العامة فالمشكلة حجا إطار فكري يساعد على وصف واقع معين وعلى تنظيم الجهد الهادف لفهم هذا الواقع وتغييره من حال إلى حال .

وثمة أربعة مصطلحات تستعمل في مناقشة موضوعات نتعلف بالسياسة العامة وكأنها ستراد فات وهي : (مشكلة) ، (مشكلة عامة) . (قضية) (قضية عامة) . والواقع أم هذه المصطلحات الأربعة تمثل تدرجا إلى الأعلى ، فالمشكلة تنشا عن حدث طبيعي أو تصرف بشرى يتصور شخص أو أشخاص أن له آثار غير مرضية ، أما اتسع نطاق المشكلة إلى المستوى العام أو مستوى المجتمع وبلغ مداه حدودا لا يمكن لغير الحكومة حلها ارتفعت المشكلة في هذه الحالة إلى مستوى مشكلة عامة.[1]

ويمكن أن تكون (المشكلة العامة) من التعقيد بحيث يثور حولها جدول طويل يتعلق بصفة خاصة بأفضل سبل علاجها وصعوبة الاتفاق على تعريف المشكلة العامة واختيار أفضل بدائل علاجها وإذا تكونت المشكلة العامة من مجموعات من المشاكل العامة المترابطة التي يلزم أخذها

[1] - عمر فرحاتي " إشكالية الديمقراطية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص : 48.

جميعا في عين الاعتبار عند البحث عن علاج في هذه الحالة نتحول المشكلة العامة إلى (قضية) تشغل الرأي العام والمسؤولين الحكوميين وأخير تتكون(القضية العامة) من مجموعات من القضايا المترابطة تثير كل منها جدلا موضوعيا جادا فالقضية العامة عبارة عن مدرج يتكون من مجموعات ومستويات رأسية وأفقية من المشاكل العامة المتداخلة المعقدة كل منها يعتمد على الأخر ويرتبط به وتتطلب . معالجة القضية العامة إعداد قوائم بالمشاكل المتداخلة فيها وترتبها وفق أولويات وأهميات.

إثارة اهتمام الحكومة وإدراج المشكلة في جدول ، أعمالها :

غالبا لا تصنع الحومة سياسات عامة لعلاج مشكلة خاصة أو اجتماعية محدودة الأثر وإنما تصنع السياسة العامة في محاولة لحل مشكلة عامة يتأثر بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة عدد كبير من أفراد المجتمع ويتطلب علاجها تدخلا حكوميا لذا فإن صنع السياسة العامة يتطلب علاجها تدخلا حكوميا لذا فإن صنع السياسة العامة يتطلب النجاح في إثارة اهتمام الحكومة بالحدث الطبيعي أو التصرف البشري ، واعترافها بأنه حلق مشكلة عامة جديرة بالاهتمام الرسمي ، وبالتالي قيامها بإدراج المشكلة في جدول أعمالها تغييرا عن الإلتزام بمحاولة إيجاد حل لها .

2- العوامل الخارجية للإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر:

سنتناول في هذا العنصر النقطتين التاليتين ، تأثير السياسة الدولية وتأثير الاقتصاد الدولي :

أولا : تأثير السياسة الدولية[1] :

بعد انهيار المعسكر الشرقي انتقلت موازين القوة لصالح الولايات المتحدة الامريكية التي سعت لفرض هيمنتها وسطرتها على العالم الجزائر من الدول التي حاولت مواكبة هذا التغير والتكييف مع الرؤى الامريكية وشعراتها حول الديمقراطية، حرية التغيير والراي، المشاركة السياسية .الخ ، من جهة أخرى تأثرت الجزائريا العديد من تجارب الدول الاسلامية خاصة إيران التي حاولت مد جسور العلاقات مع التيارات والتنظيمات الاسلامية للتأثير ، وقد ثبت تورطها في التجاوزات التي شهدتها الانتخابات في 1991 بالجزائر ، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها .

[1] – الموقع الاالكتروني :hhtp//tsainban –blagspot.com 2015/02/08

ثانيا : تأثير الاقتصاد الدولي :

إن انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 ساهم في إدخال الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة ذلك لأن إيرادتها من العملة الصعبة هي مداخيل النفط إضافة إلى ارتفاع أسعار المراد المصنعة والغذائية في السوق الدولية.

فعجز الاقتصاد الجزائري في تدارك الوضع خاصة عندما سجل إنخفاض على جميع المستويات في معدل النمو الاقتصادي مستوى الاستهلاك العائلي النسبة التشغيل ، ضعف الانتاج الفلاحي ، نظرا للمعطيات السابقة لم تجدد الجزائر كحل سوء اللجوء إلى المديونية من البنوك الخارجية ، خاصة : صندوق النقد الدولي البنك العالمي لضمان إعادة التمويل ، بطبعة الحال هذه المديونية[1] نتم بشروط تتمثل في :

-ضرورة إتباع السياسة الليبيرالية لتسيير الاقتصاد وفتح المجال الاقتصاد السوق من خلال ، تحرير الاسعار وفتح المجال للتجارة الخارجية وإلغاء الرقابة على الصرف والقيود الكمية على الاستيراد ، والاتفاقات الثنائية

-تخفيض نسبة الاموال المخصصة للاستهلاك من خلال إلغاء الدعم على الواد الاستهلاكية وتقليص الاتفاق العمومي إلى أبعد الحدود .

-الزيادة في قيمة الضرائب والرسوم .

-تقليص الدور الاقتصادي للدولة من خلال إلغاء التأمينات . تخفيض النفقات العسكرية ، تصفية القطاع العام وتحول وحداثه الانتاجية إلى القطاع الخاص ، والمستثمرين الاجانب ، فتح المجال ، لهم ليساهموا في عملية الانعاش الاقتصادي .

-تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار .

-ضرورة الانتظام في تسديد الديون ، وفوائدها في الموعد المحدد.

العوامل الخارجية المؤثرة في التحول الديمقراطي :

[1] – عمر فرحاتي " إشكالية الديمقراطية في الجزائر " منكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 1992 ، ص : 57.

يرى الكثيرون أن للعوامل الخارجية عن مجال سلطة أثرها في إحداث التحول الديمقراطي بإسقاط النظم السلطوية وإحداث التحول نحو الديمقراطية ومن بين هذه العوامل :

أ- دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية :

يمكن الاشارة إلى دور الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية تتمنع بنفوذها هائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق ودول الجنوب

وهكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة ولعل هذا ما عبر عنه بوضوح مستشار الامن القومي الامريكي ." أنديك " في معرض حديثة متحدثا وداعيا لشعوب والحكومات ، خاصة في منطقة الشرق الاوسط إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية والديمقراطية واقتصاد السوق إن كان بوسعهم .

كذلك ضغوط الدول والمنظمات المانحة على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية إذ نجرد الدول المانحة نؤكد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول ، المستقبلة للمنح أن تستخدمها بفاعلية في التنمية . فتؤكد الو – م . أ وبريطانيا وفرنسا على الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنج والمساعدات لهذه الدول .

ولا يقف دور الاطراف الخارجية على حد المساعدة في التحول بل قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول .ويمكن القول أنه لو لا التعبيرات السياسية والتي اجتاحت الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينات لم يكن من الممكن أن يحدث تحول ديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث[1] .

ب- النظام الدولي بعد الحرب الباردة :

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبيرالية على النمط الغربي وهذه الثورة الديمقراطية كما

[1] – الموقع الاالكتروني :http//www.france24.com 2015/02/07

وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى احكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث ، بما فيها العالم العربي مع اختلاف في الدرجة .

ويمكن القول أن تلك التغييرات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوربا الشرقية حيث انهيار الانظمة الشيوعية عجلت بتحقيق الموجه الثالثة للديمقراطية .

المطلب الثالث : البيئة السياسية العامة

أولا : البيئة :هي تلك العوامل المحيطة بإطار السياسة العامة والتي تؤثر وتتأثر بموضوعها سلباً وإيجابا.

– وتختلف هذه العناصر البيئية (المتغيرات البيئية) من مجتمع إلى لآخر.

– تؤثر العناصر البيئية على طبيعة ونمط وإجراءات النشاط الحكومي خاصة ما يتعلق بوظيفة رسم السياسة العامة.

البيئة الجغرافية والطبيعية: الموقع الجغرافي – طبيعة التضاريس – الثروات الطبيعية.

– الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة موقعها الجغرافي.

– جمهورية مصر العربية (هبة النيل) واثر نهر النيل على المجتمع .

– الثروات الطبيعية في دول الخليج العربي وتأثير إيرادات النفط على نشاط الحكومات.

البيئة الاجتماعية: البناء التعليمي – مستوى التعليم لأفراد المجتمع.

– سمات الشخصية القومية: نمط السلوك الذي يتصف به الأفراد.

– البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية.

– أنظمة الحكم والإدارة هي انعكاسات للقيم والتقاليد الاجتماعية.

البيئة الاقتصادية:

– البناء الاقتصادي للمجتمع – ذاتي / تبادلي.

– ثقافة الفرد والمؤسسات الاقتصادية.

– توفير الموارد الاقتصادية يمكن الحكومة من توظيف الأموال العامة ودعم سياساتها وقطاعاتها الخدمية المختلفة[1].

– تأثير البيئة الاقتصادية على نمط العلاقات الاجتماعية والقوى الإنتاجية للمجتمع.

– مجتمعات دول الخليج العربي وتأثير النفط على العلاقات الاقتصادية و الإنتاجية لهذه المجتمعات.

البيئة السياسة:– دستور الدولة – سُلطات الحكم وعلاقاتها مع الأحزاب السياسية – جماعات الضغط والمصلحة العامة.

– تأثير العناصر السابقة على إجراءات وخطوات العمل السياسي.

– الفصل بين السُلطات ووضوح الوظيفة لكل من السُلطات الثلاث.

– جهاز الدولة التشريعي وتأثيره على قرارات السياسة العامة.

– جهاز الدولة التنفيذي وعلاقته بالمشروع.

ثانيا : البيئة المؤثرة وصناع السياسة العامة:

1– **البيئة التي تتفاعل معها السياسة العامة:** السياسة العامة تتفاعل وتتعامل مع بيئة واسعة محيطة بها وهذه البيئة تتمثل بمجموعة من العوامل والمتغيرات مثل العوامل الاجتماعية، الاقتصادية ، التعليمية ، السياسية والإدارية العامة ، العوامل الدولية والعالمية. بالإضافة إلى الوحدات التحليلية التالية:– الثقافة السياسية بأنواعها : الفردية، الأخلاقية، التقليدية. بالإضافة إلى:

– الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتحكمة في المجتمع.

–الظروف والمتغيرات الولية والعالمية.

الواقع أنجاح سياسة معينة لدولة معينة في تحقيق أهدافها يتوقف على مجموعة من العوامل ليس أقلها أهمية مدى ملائمة هذه السياسة للبيئة المميزة لهذه الدولة.[2]

[1] - اندرسون جيمس ، صنع السياسات العامة ، ط1 ، (ترجمة عامر الكبيسي) عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 1999

[2] - اندرسون جيمس ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

وتبرز أهمية العوامل البيئية بصفة خاصة كتفسير لاختلاف درجة النجاح في تطبيق سياسة معينة في دول مختلفة .

ومن أجل هذا يلزم تأكيد على العلاقة الوثيقة بين إجراءات ومضمون السياسة العامة التي تقررها أي دولة من ناحية وبيئتها من ناحية أخرى فالأخيرة هي المحدد الرئيسي لشكل السياسة العامة وطبيعتها. وبناءً عليه فدراسة سياسة عامة معينة يجب أن تقوم على أساس تحليل للعوامل البيئية المحيطة بها والتي تؤثر فيها وتشكلها بالصورة التي هي عليها.

والمقصود بالبيئة تلك العوامل المحيطة بالموضوع والتي تؤثر فيه وتتأثر به.

وقد أعترف العلماء بأهمية دراسة البيئة عند العصور القديمة

وإذا كان العلماء قد اتفقوا على أهميه بل ضرورة دراسة البيئة كأساس لفهم نظام الحكم والسياسة والاقتصاد إلا أنهم اختلفوا في تحديد وتقسيم العوامل التي ينطوي عليها مفهوم البيئة.

المبحث الثاني : أثر العوامل الخارجية في رسم السياسة العامة

المطلب الأول : العوامل الخارجية التي تؤثر في صنع القرار السياسي:

وهي ظروف المجتمع الدولي بشكل عام بما يتضمنه من دول و منظمات دولية ، و قد كانت عملية تأثير الوضع الخارجي مع عملية صنع القرار السياسي في الداخل ليست بذات قيمة ، والسبب ان الوضع الداخلي لم يكن يؤثر او يتأثر بما موجود خارج النطاق الداخلي ، اما بعد التطورات العالمية ودخول الكثير من المسائل الداخلية في المنظور الدولي بحيث اصبحت معالجتها تتم وفق احكام القانون الدولي وليس القانون الداخلي كحقوق الانسان والبيئة والمناخ والنزاعات الداخلية ومدى توفر الديمقراطية في الحكم وغير ذلك من امور، أصبحت البيئة الخارجية تأخذ دورا هاما في التأثير على القرار و مدى تنفيذ ه و ظهرت هذه الأهمية في المرحلة المعاصرة نتيجة وجود معطيات جديدة منها:

اولا: و جود المنظمات الدولية ومنها منظمة الامم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني[1] .

ثانيا : العلاقات القانونية بين الدول وفق القانون الدولي: فكثيرا مآخذة القرارات السياسية طابعا دوليا من خلال تأثرها وتأثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الايجابية او السلبية بين الدول.

ثالثا : قيام التكتلات العسكرية الاقتصادية : وهذه التكتلات العسكرية نؤثر في صنع القرار داخل الدول الاعضاء في هذه التكتلات لما للقرار من اهمية في مسايرة اهداف ومناهج وافكار ذلك التكتل ، وبما يخدم مصلحته اولا واخيرا ، وينطبق هذا الكلام على جميع انواع التكتلات ، العسكرية منها او الاقتصادية على حد سواء[2]، اذ إن مجمل هذه العناصر تترك تأثيرها الكبير في عملية صنع القرار السياسي ، و تظهر قوة تأثير هذه العناصر على القرار السياسي كلما ضعفت قوى الوضع الداخلي او ضعف اعتماد الدولة على إمكاناتها الداخلية و ازدياد اعتمادها على الموارد الخارجية التي تزيد من تأثير قوى الضغوط الخارجية عليها .

[1] – الموقع الاالكتروني :http//www.echourukonline.com 2015/02/07

[2] – كنت تومبسون ، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها ، بيروت ، مؤسسة فراكلين المساهمة بالطباعة والنشر ، 1961 ،ص459

– السياسة الخارجية مصطلح سياسي يعني كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية، الدبلوماسية مع البلدان الأخرى، سواءً كانت مجاورة أو غير مجاورة. وفي أغلب البلدان والأمم تهتم وزارة الخارجية بتنظيم هذه السياسة. هي احدى فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيد اهدافها في المجتمع الدولي وتعتبر الدولة الوحدة الاساسية في المجتمع الدولي وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من سيادة وإمكانية مادية وعسكرية يعرفها بلاندوا ولتون انها منهج تخطيط للعمل يطوره صانعي القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق اهداف محددة في اطار المصلحة الوطنية وهناك خمسة عوامل محددة للسياسة الخارجية قي أي دولة وهما الموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية والقوة العسكرية والمعنوية وأخيرا النظام الداخلي للدولة.[1]

سياسة الخارجية هي (مجموعة الاعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة لتسيير علاقاتها مع دول أخري أو أطراف دولية أخري) ويقصر ها البعض علي علاقاتها السياسية بين الدول .ونستنتج من ذلك هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الشكل الذي تسير به دولة علاقاتها مع دول أخري ، فدراسة السياسة الخارجية تقتصر علي ظاهر القرار سياسي للدول الخاص بعلاقاتها الخارجية[2] وتعاونها الدولي دون أن تشمل علاقات الدولية بكاملها صناعة السياسة الخارجية يقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد.

والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم.

إن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه ألا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة.

[1] –عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث ، الجزائر ،قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص92

[2] –مقلد اسماعيل صبري العلاقات السياسية الدولية ،لدراسة في الاصول والنظريات ، الكويت ،مطابع مقوري ،1979 ،ص 142

المطلب الثاني : العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية

وهي المحيط الخارجي للدولة أو للفواعل الدولية ، وهي تتمثل في شكل النظام الدولي والسياسة الدولية و الأحداث الجارية في النظام الدولي، كما يشمل

كذلك توزيع القوة فيه، و على هذا فإن الدولة تسعى إما لفرض سياستها الخارجية

وفلسفتها أو تتكيف مع الظرف الدولية أو تكون تابعة لسياسة القوى الكبرى في النظام الدولي

.

وعليه نلاحظ أنه حتى القوى الكبرى، عند رسم سياستها الخارجية تقوم بعدة تنازلات في بعض الأحيان سواء مع القوى المماثلة لقوتها ،أو بعض القوى المتوسطة و هذا للتكيف مع البيئة الخارجية المليئة في بعض الأحيان بالمفاجآت غير السارة حتى بالنسبة للقوى الكبرى .

إن "جيمس روزنو" من بين أهم المنظرين الذين اهتموا بالدراسات المقارنة في السياسة الخارجية ،و أعطت مساهمته إطار نظري لترتيب عناصر التأثير حسب وزنها، و في حالات مختلفة و اعتبر روزنو أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول و هي كآلاتي:[1]

1-النظام الدولي: وهي تشمل أنماط العلاقات الموجودة أو التي تصف طبيعة النظام الدولي هل هي علاقات وفاق أم تعاون أم نزاع ؟ و أيضا طبيعة التحالفات (مرنة ، جامدة ، عقائدية أم تجريبية ؟) كذلك توزيع الإمكانات و القوى في النظام و التي تحدد شكله، كأن يتسم النظام بتوزيع القوة بين مجموعة من القوى ،أو بالثنائية القطبية أو بالأحادية.

إن هيكل النظام يفرض ضوابط على سلوكية الدولة ، كذلك تبرز أهمية النظام الإقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية، حيث يفترض دراسة بنيته والتركيز كذلك على ما يسمى عقيدة النظام أو فلسفته، وكل هذا يشكل قيود على سياسة الدولة، كما يؤثر موقع الدولة الجيوستراتيجي من منظور النظامين الدولي والإقليمي في سياستها، حيث تتعرض بسبب ذلك

[1] – لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة ، محمد بن احمد مفتي ومحمد سليم ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1989 ،ص ص 17-18

الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظاميين الدولي والإقليمي، مثلما يحدث للقوى الصغرى في أوروبا و انجذابها بين القوى الرئيسية في النظام الإقليمي.

2- العوامل المجتمعية : يمكن تقسيمها إلى عوامل مادية و غير مادية و تظهر أهمية الجغرافيا من حيث مساحة الدولة و موقعها، ومن العوامل الهامة أيضا الإمكانات الاقتصادية للدولة كوفرة الموارد الأولية و تنوعها ومستوى التقدم التقني.

ومن أهم العوامل غير المادية، الثقافة السياسية للمجتمع وهي تشمل نظام القيم والمعتقدات والتي تحدد كلها درجة التجانس في المجتمع، وتؤثر على السلوكية الخارجية للدولة، ومن العوامل الهامة أيضا دور التراث التاريخي والوطني ووجود عقيدة عامة يمكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسة معينة، كما أنه يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى.

أ-العوامل الحكومية: تشمل هذه البنية السلطة داخل الدولة و طبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها من تنفيذية و تشريعية و قضائية، و موقع و قوة و دور كل واحدة من هذه المؤسسات وكذلك كيفية صنع القرار في الدولة.

ب-العوامل المتعلقة بالدور : هو مجموع الأفعال و السلوكيات ،التي يفترض أن يقوم بها كل فرد إذا كان في مركز معين في السلطة ،بغض النظر عن أرائه واعتقاداته ، وهذا الدور يساهم الى حد كبير في تحديد السياسة الخارجية[1].

ج-العوامل الفردية : متعلقة بصناع القرار حيث تشمل شخصيتهم تكوينهم خبرتهم مستواهم الفكري والعلمي، لأن الدراسات البيولوجية و السيكولوجية أثبتت أهمية تكوين الفرد، وذلك في تأثره ببعض الأحداث السابقة في حياته ،أن يكون لها أثر فيما بعد على إدراكه للأمور المحيطة به .

كما قسم روزنو الدول إلى 08 فئات وذلك حسب معايير 03 كل منها يتفرع إلى اثنين[2]:

- المعيار الجغرافي: دول كبيرة و صغيرة
- المعيار السياسي: دول ذات نظام مفتوح (نظام ديمقراطي) و نظام مغلق (نظام

[1] – لويد جنسن ، مرجع سابق ، ص ،22-26-34

[2] – لويد جنسن ، مرجع سابق ، ص ،34

ديكتاتوري)

– المعيار الاقتصادي: دول متقدمة و دول متخلفة وقد تكون دول نامية.

وقد وصل روزنو من خلال دراسته ما يلي:

–أن عامل البيئة الخارجية سواء نظام دولي أو إقليمي، له الأثر الكبير في تحديد السياسة الخارجية خاصة للدول الصغرى مع نسبة أقل بالنسبة للدول الكبرى، وهذا في إطار عملية التكيف مع هذا المحيط الخارجي .

–أما العامل الفردي و الشخصي فيظهر في الدول النامية بصورة جلية ،نتيجة لتركيبة السلطة فيها وغياب دور المؤسسات أو الجهاز البيروقراطي مقارنة بالدول المتقدمة أين تلعب فيها دور أكبر.

الفصل الثالث

دراسة حالة الجزائر في الرسم السياسة العامة

تمهيد

تبدو الحكومة في الجزائر غير عابئة بالتداعيات المالية المترتبة على انهيار أسعار البترول وتراجعها بما يقارب 45 دولار عن السعر الذي وصلت إليه منتصف العام الجاري، حيث تراجعت من مستويات تداول 115 دولاراً للبرميل في يونيو/حزيران الماضي، إلى أقل من 70 دولاراً في تعاملات الأسبوع الماضي، في الوقت الذي امتدت تأثيرات هذا الانهيار إلى أسعار الحبوب والأدوية والمواد الغذائية، التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في الأسواق الدولية، وهو ما سيرفع من كلفة الاستيراد، ويعمق من فجوة العجز في الميزانية التي تعاني منها الخزينة العمومية، نتيجة اعتماد الجزائر الكلي على إيرادات النفط والغاز.

وتشير بيانات الحكومة الجزائرية إلى تزايد اعتماد البلاد على النفط على مر السنوات الماضية، إذ يذكر التقرير الدوري الذي أصدره ديوان الإحصائيات التابع لمصالح الجمارك ووزارة المالية في يونيو/حزيران 1999 أن عائدات النفط تشكل 93% من إجمالي صادرات البلاد، لكن التقرير الأخير للديوان يشير إلى أن عائدات النفط باتت تشكل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، ما يعني اعتماداً شبه كلي على عائدات النفط، على الرغم من كل الميزانيات التي خصصت لدعم الإنتاج الزراعي وإنعاش الصناعة وخلق نسيج للمؤسسات المتوسطة.

وعلى الرغم من ذلك، يقول وزير المالية، محمد جلاب، إن انهيار أسعار النفط لا يشكل خطراً على التوازنات المالية للبلد.

وإذا كان قد أوضح بأن الموازنة الجزائرية مبنية على سعر مرجعي هو 37 دولاراً للبرميل، فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن سعر برميل النفط المطلوب لإحداث التعادل في موازنة الدولة العامة، هو 131 دولاراً. ويؤكد خبراء في الجزائر أن تراجع السعر إلى أقل من 70 دولاراً من شأنه أن يهدد الاقتصاد الوطني بأزمة مالية حادة وركود اقتصادي، فضلاً عن أزمات اجتماعية تتجلى بارتفاع نسبة البطالة كنتيجة طبيعية لتراجع الإنفاق الاستثماري وصعوبة تمويل مشاريع التنمية. ويؤشر تزايد المطالبات في قطاعات التربية والصحة.

المبحث الأول : تداعيات انخفاض أسعر النفط على السياسة العامة في الجزائر:

المطلب الأول : أسباب انخفاض أسعار البترول :

- **لماذا انخفضت أسعار البترول :**

هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار البترول ، وأهمها :

1- ظهور إنتاج النفط الصخري : الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهدد روليكي والحفز الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 402 مليون برميل إلى سوق النفط الخام ، مما ساهم حدوث تخمة من المعروض العالمي .

2- التغيير في السلوك الاستراتيجي المنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكير الأطراف الفاعلية في سوق النفط الخام العالمية وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على أحصتها السوقية على حساب الاسعار فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها الأخير . لجميع باتخاذها قرار بزيادة الانتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الاسعار ، وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008 – 2009) عقب انهيار أسعار النفط حيث خفضت من الانتاج مما يساعد على انتعاشها مجددا

3- الزيادة المتوقعة في الصادرات الايرانية وهذا يعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي منها حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016 وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي

4- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الاسواق الصاعدة ، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول ، فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار يثيرا في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي . ناتجها

المحلي الاجمالي . وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدراتها التنافسية في الاسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الاجور ، المحلية فيها في السنوات الاخيرة

5- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة ، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى .

هل سيستمر انخفاض أسعار النفط طويلا : عموما . توقع الخبراء سيتازيو من " الانخفاض طويل الأجل " بحيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط العام 2020 بأن تكون هذه الأسعار في حدود 60 دولار في نفس السياق تؤكد دراسة . صادرة عن صندوق النقد الدولي أن الانخفاض سيستمر من سنة إلى ثماني سنوات وهذا بناء على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الامريكي وسعر النفط والتي هي علاقة عكسية فغالبا ما تقترن فترات ضعف الدولار الامريكي بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح فالدولار الامريكي يمر بدورات طويلة المدي من الارتفاع والانخفاض ، فيعد انخفاضه خلال الفترة (2002 – 2011) وهي فترة طفرة اسعار النفط ، عاود الدولار لارتفاع مجددا منذ العام 2012 ، وتزداد الاقمالات بأن يظل الدولار قويا لفترة اطول (6-8 سنوات) وهذا في ظل قرار الاحتياطي الفدرالي الامريكي يرتفع معدل الفائدة الرئيسي في 16 شهرا ديسمبر 2015 يريغ نقطة مئوية ، وزان يستمر الرفع تدريجيا مستقبلا وبالتالي سحب السياسة النقدية التوسعية الاستثنائية التي بدأها أثناء الازمة المالية العالمية ، وهذا التشديد النقد الامريكي ستكون لها انعكاسات وخيمة على الاقتصاد العالمي ، حيث يرجع تراجع (أوحي هروب) التدفقات الرأسمالية الداخلية إلى اقتصاديات الأسوق الصاعدة الامر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم آثار ضعف اسعار السلع الاولية ، زيادة تكاليف التمويل الدولية وهو ما يعنى أن الافاق الخارجية للاقتصاديات النفطية خلال الفترة (2002 -2014) ليست واعدة .

كيف استجابت السلطات الجزائرية لصدمة إنهيار أسعار النفط :

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحدد أثر لصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي :

1- كخط دفاع أول : استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحدد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو

2- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف بإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري ، فعلي سبيل المثال قام بنك الجزائري بالسماح للدينار بالانخفاض بـ

256 % مقابل الدولار الأمريكي بـ 67 % مقابل اليورو خلال عام 2015 . والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية .

3- اتخذت تدابير لازمة حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات . وقد انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 % كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3 %وانخفضت ميزانية التجهيز بـ 16 % ، وقد شملت كدلييير التقشف الألغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستراد على منتجات منها السيارات ولا سمنت والخفظ التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد 60 وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 دفع بعض الرسوم ، شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك لكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بـ 15 % على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة

- **ما مدى فاعلية هذه الإجراءات وما المطلوب مستقبلا :**

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الإنتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط غفي الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفذ في عضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط ، كما أن باقي الإجراءات كخفض لعملة ورفع الضرائب و خفض الانفاق العام ورفع أسعار الطاقة ، هي إجراءات لا تخطى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجماعي

وأكثر من ذلك تحبط بالاقتصاد الجزائري الكثير من أجراء عدم اليقين التي قد تزيد الامور تعقيدا ولا سيما أن الطلب على الطاقة لا حفورية (النفط والغاز) يواجه تحديات كبيرة مستقبلا أبرزها :

- ظهور مصادر بديلة للطاقة وخاصة الغاز الصخري الذي وجدت بعض إحتياطاته الكبيرة في الصين والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها ما يمثل تحديا خطيرا للمنتخبين في تجارة النفط والغاز الطبيعي العالمية ، فالإمكانية التجارية للغاز الصخري يمكن أن تكون كبيرة في المستقبل

- ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر من الطاقة ما يهدد بتراجع الفائض المتاح للتصدير من النفط والغارز

- تزايد الاعتماد على تنمية مصادر طاقة متجددة منافسة بتكلفة منخفضة و خاصة الطاقة الشمسية وبذل جهود كبيرة لتطويرها .

- رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة وتخفيض كميتها بسبب التطور التكنولوجي

- تغير أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة باتجاهها نحو استهلاك أقل للطاقة . متمثلة في تنامي التوجه نحو النقل الجماعي ، وترشيد استهلاك الطاقة في البيوت والانشطة الاقتصادية المتنوعة .

- زيادة الضغوط الدولية لغرض قيود على الانبعاثات من الطاقة الأحفرية بغرض حماية أفضل للبيئة وقد تجلى ذلكم مؤخر نهاية 2015 في التوصل إلى اتفاقية باريس حول المناخ والتي قضت بفرض قيود على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

كل هذه العوامل ستنعكس سلبا على الطلب على الطاقة الأحفوري وتؤدي إلى حصول اختلال في أمن الطلب على الطاقة ، وتبعا لذلك تكون إرادات الدولة في تناقص ما يهدد حدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستخدمة في الجزائر إذا استمرت في اعتمادها المطلق على تصدير النفط والغاز ، كما ستكون له انعكاسات وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي نظرا لكون اكتساب الشرعية السياسية مرتبط با السخاء والاقتصادي للنظام الحاكم .

وبناء ما سبق ينبغي على السلطات أن تكون أكثر استعداد للتعامل مع التحديات الناشئة عن هذه المستجدات وأن تعمل على إعادة صياغة نموذج النمو الاقتصادي بما يساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية في المدى المتوسط وضمان العدالة بين الاجيال .

وفبي هذا السياق لا بد من الخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الانتاجية فزيادة معدلات الانتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاق على حد تعبير الحائز على جائزة نويل في الاقتصادّ إدوارد براسكوت " الذي نقول ، " لأمر المهم اليوم هو . على أي نحو يسير إنتاج الفرد وكيف لنا أن ندفع الانتاجية هي الحل لكل المشاكل ، هي التي تساعد في رفع الدخل ، وهي التي تخلف الفرق بين الدول ومستوى معيشة الأفراد فيها »

وفي سبيل أنجاح هذا التحول المنشود نتوفر الجزائر على عدة مقومات لتحقيق التنوع الاقتصادي أهمها : الأراضي الصالحة للزراعة والوارد الأولية من غير النفط والغاز والمياه وعدد السكان ، وهذا يزيد خيارات التنويع فثمة قطاعات تستطيع الجزائر فيها المنافسة ، مثل تلك التي تعتمد على يد عاملة . كثيفة أو مياه وفيرة ولتحقيق هذا الهدف لا بد من توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة بسمح بترسيخ مبادئ الحكومة الرشيدة وجودة المؤسسات والتي تعد شروطا أساسية لنمو القابل للاستمرار اضافة إلى العمل زيادة مهارات العاملين الذين يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم فاالتنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني : انعكاسات انهيار السعر البترول على سياسة توظيف في الجزائر .

أ-سياسة التشغيل خريجي الجامعات

حظيت قضية تشغيل خريجي الجامعات باهتمام العديد من الباحثين

والخبراء، خاصة مع ارتباطها بالأوضاع الاقتصادية لأغلب الآنظمة، وتختلف الآنظمة السياسية باختلاف العامل الاقتصادي المحدد لإيراداتها فنجد دول بترولية ودول صناعية وأخرى تعتمد على محددات أخرى، وتعتبر الجزائر من بين الدول النفطية بل يشكل البترول المصدر الوحيد تقريبا

لإيراداتها[1] هذا بالإضافة إلى مصادر أخرى ثانوية .كما يعد المقياس الآساسي لرسم السياسات الاجتماعية وخاصة سياسة التشغيل، ونظرا لكون فئة حاملي الشهادات الجامعية أكثر الفئات المطالِبة بالتشغيل فإنه لابد أن تنعكس أسعار البترول بشكل مباشر أو غير مباشر على رسم السياسة الموجهة لهاته الفئة.

ب- سياسة التقشف وتأثيرها على سوق التشغيل

1-تعريف سياسة التقشف:

هي السياسة التي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي، أملا في أن تؤدي تلك السياسات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية.

تأثير سياسة التقشف على سوق التشغيل:

من وجهة نظر أنصار سياسات التقشف الاقتصادي، تؤدي هذه السياسة . إلى توسع مستوى النشاط وارتفاع معدلات النمو، في الوقت الذي يرى فيه مناهضو سياسات التقشف أنها على العكس من ذلك دائما ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي[2].

وبالرجوع إلى حالة الجزائر تم رصد تأثير سياسة التقشف على سوق

التشغيل من خلال النقاط التالية:

-تراجع اقبال المستثمرين الاجانب على السوق الجزائرية.

-ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية غير المدعمة وتناقص نسبة الاستيراد

-تضائل عمليات التوظيف في القطاعين.

[1] – عبد الحميد مرغبت ، تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية ، جامعة جيجل ، كلية العلوم السياسية ، 2015/12/17 ، ص3

[2] – عبد الحميد مرغبت ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

-انخفاض القدرة على تمويل المشاريع الجديدة التي بإمكانها تشغيل عدد هائل من اليد المؤهلة خاصة ان الحكومة ملزمة بتمويل 51 بالمئة حسب قاعدة . 49/51

-تسريح عدد كبير من العمال وهو ما يؤدي إلى البطالة .

-رفع نسبة الضرائب على المؤسسات الخاصة الذي سيقلص من قدرتها على تشغيل الايادي العاملة.

سياسة تجميد الوظائف بالإدارات العامة لسنة 2015

يعتبر قرار تجميد الوظائف لسنة 2015 بالإدارات العمومية من أكبر الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعد انهيار أسعار البترول ويندرج هذا القرار – حسب تصريحات الوزير الأول للحكومة الجزائرية– ضمن القرارات التي اتخذتها الحكومة في "حوكمة التسيير بصفة عامة وفي سيرورة الإدارات" حيث تقرر

تجميد عمليات التوظيف في جميع القطاعات التابعة لقطاع الوظيفة العمومية سنة 2015 ، موازاة مع تأجيل جميع المشاريع التنموية الكبرى التي لا تحمل طابعا استعجاليا على غرار مشاريع ترامواي والسكة الحديدية وغيرها[1].

هذه الإجراءات وباعتبار أن عدد كبير من خريجي الجامعات تؤهلهم شهاداتهم للعمل في قطاع الوظيفة العمومية أثرت بشكل كبير على تشغيل خريجي الجامعات، كما تم تجميد كل مسابقات التوظيف الخاصة بالوظائف العمومية المزمع أجرائها في هذه السنة والتي كانت موجهة لحاملي الشهادات الجامعية على غرار تخصصات العلوم القانونية والعلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال .....الخ ،هاته الشهادات التي لا تؤهلهم للعمل في قطاع التعليم الأساسي والثانوي ولا غيره.

4-تقييم استراتيجي لمستقبل خريجي الجامعات في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر:

[1] – سعد باتول ، تجميد التوظيف بالادرات وتأجيل المشاريع الثانوية جريدة الشروق ، العدد 43514 ،2016/05/10

التعليم العالي استثمار في رأس المال البشري وهو الاستثمار الحقيقي الذي يجعل الدولة تملك ميزة تنافسية، ومنه وجب على الدولة تركيز الاهتمام على مخرجاته. وكما ذكرنا سابقا بأن الجزائر تواجه أوضاعا اقتصادية سيئة ارتبطت أساسا بانهيار أسعار البترول الممول الأساس ي لخزينة الدولة فإن هذا يشير إلى مخاوف أكبر خلال السنوات القادمة خاصة أمام الطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة.

فاذا استمرت الأوضاع الاقتصادية بهذا الشكل سيواجه خريجو الجامعات صعوبات عديدة ومشكلات كبيرة أهمها:

1- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

2- غلق مجال الإبداع والابتكار الفردي وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية و ليست سياسة مقننة كما يحتمل أن تعجز الحكومة القادمة على التكفل بها أو حتى تدعيمها .

3- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم .

4- هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد.

5- ستصبح البحوث المنجزة بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز . بهدف التطبيق العملي لها وبالتالي تدني مستوى الباحث العلمي كطالب منتج [1].

المطلب الثالث : الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط:

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النقط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب بل تبعدي ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي .

1- **تفلص فرص التشغيل وبرامج التنمية** :إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسين في الأسعار يعني زيادة في العوائد وإيرادات والتي يمكن

[1] – أحمد زرزور، "تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة الى عالم الشغل"، مجلة العلوم . الإنسانية والاجتماعية، عدد 10 ، مارس 2015 ،ص 13

من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري .

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015 وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا استعجاليا ولا تخطي بالأولوية ، وليس لها أثر اقتصادي أو اجتماعي مثل ورش الترمواي والنقل الحديدي والطريق السار

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015 – 2019 بما فيه مكن مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات .

2- **انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين** : من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3 إلى 5 ٪خلال عام 2005مقارنة بنسبة 2014 خاصة وأن اسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل لنحو 10 ٪ خلال نهاية الثلاثي الأول لسنة 2015 إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير .

- ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي إلى تراجع القدرة الكسرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين ، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات [1] في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا ، أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادة في الاجور ترتفع أسعار السلع والخدمات .

3- **تهديد السلم الاجتماعي** : إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجيهة الاجتماعية في الجزائر ، حيث إن أزمة البترول تلعب دورا تغذية التوترات الاجتماعية وهو مالا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين ، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر

[1] – الجريدة الرسمية . عدد 83 ، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2002 المتضمنة قانون المالية لسنة 2002.

الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية .

- كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الاسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي .

4- تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة : لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بضلالها سير عمل الحكومة فبدد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية لموجهة إلى الدول الفقيرة ، حيث أعطت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الافريقية ، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل : موريتانيا والنيجر مالي وبوركينا فاسو .

فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر بعادل (80) مليون دولار ، وسينخفض إلى أقل من التصدق في محاولة للحد من تداعيات أسعار النفط على الخزينة العمومية .[1]

في مناطق مختلفة من الوطن الكن اشدها برزت في الغرب الجزائري في 04 جانفي 2011 بسبب الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائية وعرفت أنداك بانتفاضة : الزيت والسكر : لتنتقل العدوي إلى قلب العاصمة وفي باب الواد تحديدا في 5 جانفي وبعد يومين تقريبا ، انتشرت في كامل التراب الوطني .

- الطابع السياسي للاحتجاجات ، حيث شهدت عديد المظاهرات رفع شعارات سياسية رغم الطابع المطلبي الاجتماعي لغالبيتها ، كشعارات مكافحة الفساد الذي تورط فيه وزير الطاقة

[1] – الموقع الالكتروني :.....

– الجريدة الرسمية ، عدد 37 ، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

السابق شكيب خليل والمطالبة بمحاكمته المعروفة بفضائح الشركة الوطنية للبترول والغاز " سوناطراك ".

- ثانيا : اعمال العذف والتخريب : إن الحضور القوي لفئة الشباب في الحركة الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في أعقاب الحراك العربي ، وبفعل عدم تحكم الأحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني في توجيهها إضافة إلى الخصوصيات التي سبقت الإشارة إليها ، فإن الخاصية العامة التي تميزها هي تحولها إلى أعمال عنف ونهب وتخريب ضد الممتلكات الخاصة والعامة ، وهو ما حصل في أحداث جانفي 2011 أو الحركة الاحتجاجية الأخيرة اعتراضا على قانون المالية 2017 والزيادة في الأسعار ، إذ شهدت ولايات الوطن موجة من التخريب والنهب والملاحظ أن الاحتجاجات الأخيرة في كل من بجاية والبويرة وبومرداس ، جوبهت برفض شعبي في مواقع التواصل الاجتماعي " فيسبوك " إذ دعا هؤلاء الناشطين إلى عدم الإنسياق وراء دعوات النهب والتخريب مستحضرين التجارب العربية في هذا السياق ، وخصوصا الخالة السورية وهي المبزة التي تفرع الحركة الاحتجاجية في الجزائر من محتواها السياسي والاجتماعي وتمكن النظام السياسي في الجزائر من الاستثمار فيها وتعزيز تماسكه [1]

اشتباكات غرداية : وبدأت موجة التظاهرات تضرب الدولة العسكرية ، بعد أن شهدت ولاية غرداية جنوب الجزائر اشتباكات عنيفة . بين أتباع المذهبين المالكي ولإباضي وقد تراشق الطرفات بالحجارة قبل أن يدخلا في حرب ضاربة استعملت فيها الأسلحة البيضاء والسيوف في غياب تام الرجال الأمن الذين امتنعوا عن التدخل لتفريق المواطنين مخلفة وراءها خسائر بشرية ومادية .

في المقابل تظاهر مئات لضباط وأفراد الشرطة على حدود ولاية " غرداية " لأول مرة في تاريخ الجزائر احتجاجا على الاوضاع المعيشية السيئة التي يتعرضون لها وطلبا لمنجهم سلطات أكثر لمواجهة لعنف وإقامة وزير الداخلية ومدير الامن الوطني ، واستمرار إضراب الضباط لما بقرب

[11] – عبد الناصر جابي ، " الجزائر " : الخوف من التغير السياسي " ورقلة . مقدمة في ندوة : خمس سنوات على الثورات العربية ، عسر التحول الديمقراطي وما لأته ، المركز العربي للالحات ودراسة السياسات ، دمشق 21 –23– 01/ 2016.

من أسبوع ووصل التظاهر إلى حد تطويق القصر الرئاسي بالموراديةحتما اتفقت السلطات الجزائرية وجهاز الشرطة على تحقيق ما يزيد من 80 ٪ من المطالب .

- وقال الكاتب الصحفي عبد الباري عطوان في افتتاحية صحيفة رأي اليوم الإلكترونية . إن هناك عوامل منعت وصول موجة ثورات الربيع العربي إلى الجزائر أهمها ، أن الشعب الجزائري تعب من العنف والإرهاق وبات بتطلع إلى التقاط الانفاس لذلك امتنع عن الدخول في صدمات مع السلطة وقرر إفشال مخططات الغرب .

المبحث الثاني : اثر ثورات الربيع العربي على السياسة العامة في الجزائر.

المطلب الأول : مفهوم الربيع العربي

الربيع العربي Arab Spring هو اصطلاح شاع استخدامه في وسائل الإعلام منذ مطلع عام 2011م ويعني تلك الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد واندلعت لتنادي بإسقاط النظام القائم والتي انطلقت منذ أن أشعلتها نار المواطن التونسي شهيد الكرامة محمد البوعزيزي في جمهورية تونس وأسقطت رئيسها زين العابدين بن علي ،

وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات معظم البلاد العربية ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة نجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي.

وقد بلغت الحركات الاحتجاجية جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها حركة الاحتجاجات في سوريا فقد تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ ظهر لأول مرة في تونس و أصبح شهيرًا في كل الدول العربية وهو(الشعب يريد إسقاط النظام)[1].

[1] – الشرق الاوسط ليبيا : مقتل العقيد معمر القذافي في سرت BBC ARABIC.

المطلب الثاني : أسباب ثورات الربيع العربي ونتائجها:

أولا : المستوى السياسي:

– تزايد الضغط السياسي على الحريات العامة والشخصية وتقييد العمل . السياسي والنقابي وانتهاك الحقوق .

– التقلص المستمر في دائرة المشاركين في القرار، بما في ذلك داخل قوى النظام نفسه وزيادة في احتكار السلطة وحصر القرار الفعلي بيد الشخص الواحد .

ثانياً: على المستوى الاقتصادي– الاجتماعي:

– إفرازات سياسات الإصلاح الاقتصادي التي التزمت بالمذهب النيوليبرالي المعولم عبر تنفيذ شروط صندوق النقد والبنك الدوليين أدت إلى تراجع دور الدولة الاجتماعي نتجت عنها الفقر والتفاوت الطبقي الكبير

ثالثاً: المستوى النفسي والنفس– اجتماعي:

– أمام تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجمع في الوعي الشعبي الفردي والجمعي شكوك وبداية مساءلة للمشروعية التاريخية لهذه الأنظمة التي من خلالها وصلت للحكم

كما ان هناك أسباب أخرى مشتركة بين دول الربيع العربي وهي :

– أنظمة غير ديمقراطية.

– ديكتاتورية واستبدادية وتسلطية o

– أنظمة عسكرية وأمنية أي إن الدولة لها دور أساسي في كل المجالات.

– نظام شمولي وعدم الاعتراف بالمجتمع المدني.

– البعد الاقتصادي المشترك بين هذه الأنظمة.

– دول ريعية تعتمد على العقار، النفط.

نتائج ثورات الربيع العربي[1]:

أعلن المنتدى الاستراتيجي العربي أن الدول العربية تكبدت خسائر فادحة نتيجة ما توصف به. "ثورات الربيع العربي"، تقدر بأكثر من 833.7 مليار دولار أميركي، إضافة إلى 1.34 مليون قتيل833 وجريح، نتيجة للحروب والعمليات الإرهابية.

وأضاف المنتدى، في تقرير أصدره بعنوان "تكلفة الربيع العربي" بحسب موقع راي اليوم" أن "العالم العربي تكبد خسائر كبيرة نتيجة للأحداث والثورات، التي اندلعت ما بين عامي 2010، و2014، تقدر بأكثر من 833.7 مليار دولار أميركي، شاملة تكلفة إعادة البناء، وخسائر الناتج المحلي، والسياحة، وتكلفة اللاجئين، وخسائر أسواق الأسهم والاستثمارات".

وبين أن عدم استقرار المنطقة، و"العمليات الإرهابية"، تسببت في تراجع تدفق السياح بحدود 103.4 مليون سائح . وتسبب "الربيع العربي"، وفق التقرير، بتشريد أكثر من 14.389 مليون لاجئ.

المطلب الثالث : اثر ثورات الربيع العربي على صنع السياسة العامة في الجزائر

شهدت المنطقة العربية أواخر سنة 2010 جملة من التحولات التاريخية يفعل الحركات الاحتجاجية الشعبية ، وساء اعتقاد متفائل أن عهد الاستبداد قد ولي ، وأن زمن الحرية جاء ليبقي ، ولكن ذلك لم يتجسد واقعيا إذا انقسمت تجارب " الربيع العربي " إلى ثلاث مجموعات شهدت الأولى تغيرات عميقة وصفت بداية بـ " الثورة : لكن سرعان ما أعقبتها ثورة مضادة أعادت الأوضاع إلى نصابها السابق (تونس – مصر)

والثانية ، كانت أعنف وانزلقت إلى حالة من الفوضى وللأمن (' ليبيا ، سوريا) بينما نجت المجموعة الأخيرة من موجات الربيع العربي بإنتهاجها إصلاحات سياسية أضفت نوعا من المرونة على انظمتها .

[1] – جبران صالح علي حرمل ، الثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل 2013/04/20

(الجزائر ، المغرب) من ثم قد نخطئ عند قراءة " الربيع العربي :انتفاضة أدت إلى إسقاط أنظمة استبدادية واتخاذ أنظمة أشد انفتاحا بدلا منها مثلما ذهب كثير من التحليلات الاكاديمية التي وصفته بـ . " الموجة الرابعة " للتحول ، الديمقراطي ولكن التحليل السليم هو الذي يقودنا إلى البحث في مألات هذه التحولات وفاعليتها على المدى المتوسط و البعيد

أولا : المجتمع المدني في الجزائر في ظل الحراك العربي الراهن :

التحدي والرهان .

1- رغم الاستقرار لتسبي الذي تعرفه الجزائر مقارنة بالدول ، العربية التي شهدت حراكا شعبيا عرف بـ " ثورات الربيع العربي [1]

إلا أن ذلك لم يمنع حركات المجتمع المدني من التظاهر والاحتجاج في عديد مناطق الوطن تعبيرا عن حالة الظلم المجتمعي وتنديدا بمختلف مظاهر الفساد السياسي الذي أصبح رمزا في الآونة الأخيرة على غراز انتفاضة الزيت وسكر عام 2011 التي كادت أن تدخل البلاد في فوضى عارمة .

وقد استفادت هذه التنظيمات من هامش الحرية النسبية التي أفرزتها عديد الإصلاحات السياسية في البلاد خاصة منذ إقرار دستور 1996 ولكن للأسف هذا الهامش تملاءه عادة إما تنظيمات طلابية .

كما استفادت الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة من تداعيات الربيع العربي على الجزائر عندما رفعت السلطات حالة الطوارئ في البلاد التي كانت سارية المفعول منذ وقف المسار الانتخابي 1991 وهو ما انعكس إيجابا على ديناميكية ، الاحتجاجات في البلاد ، والتي من أبرزها :

[1] – بد الناصر جابي : الحركات الاحتجاجية في الجزائر " (كانون الثاني / يناير 2011 تقسيم حالة المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات فبراير 2010 . ص 1 شوهد في 3/20/ 2017.

- اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين : برزت في الجنوب الجزائري وفي مدينة ورقلة تحديدا حين إعتصم الألاف من البطالين والعاطلين عن العمل يوم 14 مارس 2013 بهدف إنهاء سياسات التهميش والحصول على حقوق العمل في المؤسسات النفطية المتواجدة على تراب الولاية خاصة المدينة النفطية المسماة " حاسي مسعود " وقد اتسعت رقعة الاحتجاجات لتشمل مدن عدة على غرار مولاية الوادي في 30 مارس من نفس العام تحت شعار : مليونية لإقامة دولة القانون " في تناغم واضح مع الاحداث التي يعرفها المشهد العربي خاصة مصر ، وما يمكن استنتاجه في هذه الإطار هو :

– أن نسبة البطالة مرتفعة في الجزائر ، تقدرها المصادر غير الرسمية بـ 25 ٪ من نسبة العاطلين

– الطابع الوطني للاحتجاجات والتي تريد السلطة الحاكمة ربطها بمنطقة معينة إذ أن موجة الاحتجاج في الجزائر بدأت تقريبا في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2010.

في مناطق مختلفة من الوطن الكن اشدها برزت في الغرب الجزائري في 04 جانفي 2011 بسبب الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائية وعرفت أنداك بانتفاضة : الزيت والسكر : لتنتقل العدوي إلى قلب العاصمة وفي باب الواد تحديدا في 5 جانفي وبعد يومين تقريبا ، انتشرت في كامل التراب الوطني .

– الطابع السياسي للاحتجاجات ، حيث شهدت عديد المظاهرات رفع شعارات سياسية رغم الطابع المطلبي الاجتماعي لغالبيتها ، كشعارات مكافحة الفساد الذي تورط فيه وزير الطاقة السابق شكيب خليل والمطالبة بمحاكمته المعروفة بفضائح الشركة الوطنية للبترول والغاز " سوناطراك ".

ثانيا : اعمال العذف والتخريب : إن الحضور القوي لفئة الشباب في الحركة الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في أعقاب الحراك العربي ، وبفعل عدم تحكم الأحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني في توجيهها إضافة إلى الخصوصيات التي سبقت الإشارة إليها ، فإن

الخاصية العامة التي تميزها هي تحولها إلى أعمال عنف ونهب وتخريب ضد الممتلكات الخاصة والعامة ، وهو ما حصل في أحداث جانفي 2011 أو الحركة الاحتجاجية الأخيرة اعتراضا على قانون المالية 2017 والزيادة في الأسعار ، إذ شهدت ولايات الوطن موجة من التخريب والنهب والملاحظ أن الاحتجاجات الأخيرة في كل من بجاية والبويرة وبومرداس ، جوبهت برفض شعبي في مواقع التواصل الاجتماعي " فيسبوك " إذ دعا هؤلاء الناشطين إلى عدم الإنسياق وراء دعوات النهب والتخريب مستحضرين التجارب العربية في هذا السياق ، وخصوصا الخالة السورية وهي المبزة التي تفرع الحركة الاحتجاجية في الجزائر من محتواها السياسي والاجتماعي وتمكن النظام السياسي في الجزائر من الاستثمار فيها وتعزيز تماسكه.[1]

اشتباكات غرداية : وبدأت موجة التظاهرات تضرب الدولة العسكرية ، بعد أن شهدت ولاية غرداية جنوب الجزائر اشتباكات عنيفة . بين أتباع المذهبين المالكي ولإباضي وقد تراشق الطرفات بالحجارة قبل أن يدخلا في حرب ضاربة استعملت فيها الأسلحة البيضاء والسيوف في غياب تام الرجال الأمن الذين امتنعوا عن التدخل لتفريق المواطنين مخلفة وراءها خسائر بشرية ومادية .

في المقابل تظاهر مئات لضباط وأفراد الشرطة على حدود ولاية " غرداية " لأول مرة في تاريخ الجزائر احتجاجا على الاوضاع المعيشية السيئة التي يتعرضون لها وطلبا لمنجهم سلطات أكثر لمواجهة لعنف وإقامة وزير الداخلية ومدير الامن الوطني ، واستمرار إضراب الضباط لما بقرب من أسبوع ووصل التظاهر إلى حد تطويق القصر الرئاسي بالمورادية حتما اتفقت السلطات الجزائرية وجهاز الشرطة على تحقيق ما يزيد من 80 ٪ من المطالب .

– وقال الكاتب الصحفي عبد الباري عطوان في افتتاحية صحيفة رأي اليوم الإلكترونية . إن هناك عوامل منعت وصول موجة ثورات الربيع العربي إلى الجزائر أهمها ، أن الشعب

[1] - عبد الناصر جابي ، " الجزائر " : الخوف من التغير السياسي " ورقلة . مقدمة في ندوة : خمس سنوات على الثورات العربية ، عسر التحول الديمقراطي وما لأته ، المركز العربي للالحات ودراسة السياسات ، دمشق 21 –23– 01/ 2016.

الجزائري تعب من العنف والإرهاق وبات بتطلع إلى التقاط الانفاس لذلك امتنع عن الدخول في صدمات مع السلطة وقرر إفشال مخططات الغرب .

خلاصة

انهيار أسعار البترول في الجزائر بشكل خاص أثرت بنسبة كبيرة على حاملي الشهادات الجامعية من خلال تقليص المناصب المالية والحد من منح المشاريع الكبرى القادرة على امتصاص العديد من طلبات التشغيل مثل حاملي شهادة مهندس دولة في التسيير التقني والحضري، حاملي الشهادات التي لا تؤهلهم للعمل خارج قطاع الوظيفة العمومية، كما أثرت على تشكيل المؤسسات

ذات الطابع الاقتصادي.. هذا في مقابل تزايد عدد الوافدين على وكالات التشغيل من حملة الشهادات الجامعية الذي قدر ب 120 ألف طلب سنويا ..

كما يمكن القول أن الجزائر واعية للمخاطر والانعكاسات السلبية لانهيار

أسعار البترول على حاملي الشهادات الجامعية وبضرورة تطوير وتحسين التعليم العالي والاهتمام بمخرجاته باعتبارهم المورد المسير للموارد الأخرى، لكن التحدي يكمن في مواجهة تفاقم هذه الآزمة قبل تحولها الى واقع مرير.

خاتمة

الخاتمة :

لخلاصة دراستنا هذه يمكن القول :

أن البيئة الخارجية هي التي تحدد الفرص والتهديدات التي يمكن تجابه الدولة في المستقبل والتنبؤ بما سيحصل وأن الدولة تتأثر بالعوامل والمتغيرات المحيطة بها لان هذه العوامل يصعب التحكم بها وهي خارجية عن نطاق الدولة أو خارج نظامها السياسي وطبيعة الهيكل السياسي للدولة ، وأن السياسة العامة تعمل وفقا للبيئة المحيطة بها والتي يمكنها أن تتعامل وتتفاعل معها.

فهناك علاقة عميقة بين مضمون السياسة العامة التي تقررها الدولة وبيئتها من ناحية أخر لأنها هي التي تحدد طبيعة السياسة العامة ، وأنم القرار السياسي يتأثر البيئة الخارجية لأنها يمكن أن تصنع قيود ضد قرار سياسي لأنها كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية أصبحت هناك فرص ضئيلة لاختبار القرار الصحيح واتخاذ.

فانخفاض أسعار النفط والأزمة الاقتصادية العالمية التي مست جميع الدول أدت إلى اتخاذ بعض القرارات الصارمة على غرار الجزائر التي مست جميع قطاعاتها السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي فالنفط في الجزائر هو مصدر الطاقة لها أدى فانعكاسات هذا الانخفاض كانت وخيمة على الاقتصاد الجزائري أدى بها اتخاذ بعض الاجراءات مثل سياسة التقشف وصدور قانون المالية وبدورها الإجراءات أدت إلى ظهور بعض الاحتجاجات في مختلف التراب الوطني وهو الذي رجحه البعض إلى يوارد ظهور ثورات الربيع العربي حيث إعتبر المواطنون أن هذه القوانين هي بمثابة قوانين استبدادية ضد المواطن إلا أنها سرعان ما تداركت هذه الاحتجاجات و سيطرة عليها بمنح المواطنين بعض المزايا وإسكاتهم.

Conclusion:

To sum up our study, this can be said:

It is the external environment that determines the opportunities and threats that the state can face in the future and predicts what will happen. The state is affected by the factors and variables surrounding it because these factors are difficult to control. They are external to the state or outside its political system and the nature of the political structure of the state. Which can interact and interact with it.

There is a deep relationship between the content of public policy determined by the state and its environment on the other hand because it determines the nature of public policy, and political decision is influenced by the external environment because it can create restrictions against political decision because the more pressure from the external environment there are little opportunities to test the right decision Take.

The decline in oil prices and the global economic crisis that affected all countries led to some tough decisions such as Algeria, whose political, socio-economic, and cultural sectors were affected. Oil in Algeria is the source of energy. The repercussions of this decline have been severe on the Algerian economy. Austerity and the issuance of the Finance Act and its role in the procedures led to the emergence of some protests in various national territory, which some suggested to the emergence of the outbreak of the Arab Spring revolutions where citizens considered that these laws are the laws of authoritarian against the citizen only These protests were quickly controlled and controlled by giving citizens some advantages and silence.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والإهداء
مقدمة.....1
الاشكالية.....2
الفرضيات.....3
اسباب احتيار الموضوع.....3
منهج الدراسة.....4

الفصل الأول : لتحليل البيئي

تمهيد 7
المبحث الأول : ماهية التحليل البيئي.....8
المطلب الأول : مفهوم التحليل البيئي 8
المطلب الثاني : أهمية التحليل البيئي :.....8
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التحليل البيئي.....9
المبحث الثاني : التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية 11
المطلب الأول : مفهوم البيئة الداخلية : 11
المطلب الثاني : عملية التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية :..... 11
المطلب الثالث : أهمية تحليل البيئة الداخلية :..... 12
المبحث الثالث : التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية 14
المطلب الأول : عملية التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية 14
المطلب الثاني : أهمية وأهداف تحليل البيئة الخارجية 16
المطلب الثالث : عناصر وخطوات تحليل البيئة الخارجية 17

الفصل الثاني : أثر البيئة الخارجية على رسم السياسة العامة

تمهيد.....24
المبحث الأول : ماهية السياسة العامة 25
المطلب الأول : مفهوم السياسات العامة ومميزاتها : 26
المطلب الثاني : أبعاد السياسة العامة ومراحلها :.....28
المطلب الثالث : البيئة السياسية العامة.....35
المبحث الثاني : أثر العوامل الخارجية في رسم السياسة العامة.....38
المطلب الأول : العوامل الخارجية : التي تؤثر في صنع القرار السياسي:.....38

المطلب الثاني : العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية..... 40
الفصل الثالث : دراسة حالة الجزائر في الرسم السياسة العامة
تمهيد..... 45
المبحث الأول : تداعيات انخفاض أسعر النفط على السياسة العامة في الجزائر:..... 46
المطلب الأول : أسباب انخفاض أسعار البترول :.....46
المطلب الثاني : انعكاسات انهيار السعر البترول على سياسة توظيف في الجزائر :.....50
المطلب الثالث : الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط:.....53
المبحث الثاني : المبحث الثاني : اثر ثورات الربيع العربي على السياسة العامة في الجزائر.....57
المطلب الأول : مفهوم الربيع العربي.....57
المطلب الثاني : أسباب ثورات الربيع العربي ونتائجها:.....58
المطلب الثالث : اثر ثورات الربيع العربي على صنع السياسة العامة في الجزائر.....59
خلاصة..... 63
خاتمة 65
قائمة المراجع
فهرس المحتويات

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- أحمد الفرج العطبات البيئية الداء والدواء ، القاهرة ، 1992 .
2- أحمد ملحة الرهانات البيئية في الجزائر مطبعة النجاح ، الجزائر . 2000 .
3- إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، دراسة تحليلية مقارنة ، ط1 ، الكويت ، 1982.
4- اندرسون جيمس ، صنع السياسات العامة ، ط1 ، (ترجمة عامر الكبيسي) عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 1999.
5- حسين عبد الحميد أحمد رشوان البيئة المجتمع . المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، 2006 ،.
6- خليفة الفهداوي فهمي ، السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل ، ط1 ، ب،ن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2001
7- دونا ثور ومانو : الاقتصاد البيئي والتنمية المستخدمة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، سوريا ، 2003 .
8- زكريا طاحون ، إدارة البيئة نحو الانتاج الانظف ، معهد الدراسات والبحوث البيئة ، القاهرة ، ط 1 : 2005.
9- سالمي رشيد ، أثرتلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 .
10- عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث ، الجزائر ،قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007
11- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الإدارة الاستراتيجية مجموعة النيل القاهرة ، ط2 . 2001 ،.
12- عبد الحميد مرغبت ، تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية ، جامعة جيجل ، كلية العلوم السياسية ، 2015/12/17 ،
13- عماد محمد ذياب، الحفيظ البيئة جمايتها ، تلوثها ، مخاطرها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2005 .
14- قاسم محمد القريوني ، السلوك التنظيمي دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة ، ط 5 ، عمان ، دار وائل للنشر 2009
15- كنت تومبسون ، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها ، بيروت ، مؤسسة فراكلين المساهمة بالطباعة والنشر ، 1961 .
16- كويستن تريدمان ، الولايات المتحدة وافريقيا والبحث عن مصالح اقتصادية واسترتيجية ،،وثيقة مجلس العلاقات الدولية ،واشنطن ،2006.
17- لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة ، محمد بن احمد مفتي ومحمد سليم ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1989 .
18- محمد السيد غلاب ، البيئة والمجتمع مكتبة الإشجاع ظن ط 7 ، 1997 . .
19- محمد على سيد أميابي ، الاقتصاد والبيئة ، مدخل بيئي المكتبة الاكاديمية القاهرة ، ط 1 – 1998
20- مقلد اسماعيل صبري العلاقات السياسية الدولية ،لدراسة في الاصول وخالنظريات ، الكويت ،مطابع مقوري ،1979.

المذكرات

1- داود سعد الله ، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2001/2000، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .3 ، الجزائر ،2012/2010 .

2- رضوان سلامن، الإعلام والبيئة دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر : 2006 .

3- السعيد رويجعع ، التطور التاريخي لاسعار البترول ، واثره على الاقتصاد الجزائري (2009/1970) مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

4- عمر فرحاتي " إشكالية الديمقراطية في الجزائر " منكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 1992.

5- عبد الحميد مرغبت ، تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية ، جامعة جيجل ، كلية العلوم السياسية ، 2015/12/17 .

6- سوعا علي سلطين ، الإدارة الاستراتيجية واثرها في رفع اداء منظمات الأعمال مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماجستير ، سوريا جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد 2006 – 2007 .

7- - سهام بن رحمون " بيئة العمل الداخلية واثرها على الأداء الوظيفي " أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، 2014 .

تقارير وندوات

1- تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،قراءة وتحليل الباحث الاقتصادي ،الدكتور توفيق عودة ، نيويورك الولايات المتحدة فبراير ،2004.

2- عبد الناصر جابي ، " الجزائر " : الخوف من التغير السياسي " ورقلة . مقدمة في ندوة : خمس سنوات على الثورات العربية ، عسر التحول الديمقراطي وما لأته ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، دمشق 21 -23- 01/ 2016.

3- - عبد الناصر جابي : الحركات الاحتجاجية في الجزائر " (كانون الثاني / يناير 2011 تقسيم حالة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات فبراير 2010 . ص 1 شوهد في 3/20/ 2017.

4- جبران صالح علي حرمل ، الثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل 2013/04/20

موقع الانترنت

1-http//www.echourukonline.com2015/02/07

2- http//www.france24.com2015/02/07:

3- http//tsainban –blagspot.com2015/02/08:

4-http://WWW.ALAYYAM.PS/ARTICHE.ASPX§?=DID=173224-ATE

الجريدة الرسمية

الجريدة الرسمية ،عدد83 ، الصادرة بتاريخ 29ديسمبر2002، المتضمنة قانون المالية2002- -

.الجريدة الرسمية ، عدد 37 ، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000 -

مجلات

سعد باتول ، تجميد التوظيف بالإدارات وتأجيل المشاريع الثانوية جريدة الشروق ، العدد 43514 ،2016/05/10

أحمد زرزور، "تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة الى عالم الشغل"، مجلة العلوم . الإنسانية - والاجتماعية، عدد 10 ، مارس 2015 ،

-